

No. 55371*

**Poland
and
United Arab Emirates**

Agreement between the Government of the Republic of Poland and the Government of the United Arab Emirates for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and capital (with protocol). Abu Dhabi, 31 January 1993

Entry into force: *21 April 1994, in accordance with article 29*

Authentic texts: *Arabic, English and Polish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Poland, 20 September 2018*

Note: *See also annex A, No. 55371.*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Pologne
et
Émirats arabes unis**

Accord entre le Gouvernement de la République de Pologne et le Gouvernement des Émirats arabes unis en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune (avec protocole). Abou Dhabi, 31 janvier 1993

Entrée en vigueur : *21 avril 1994, conformément à l'article 29*

Textes authentiques : *arabe, anglais et polonais*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Pologne, 20 septembre 2018*

Note : *Voir aussi annexe A, No. 55371.*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

بروتوكول

عند توقيع الإتفاقية في هذا اليوم بين حكومة بولندا وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال - فلقد وافق الموقعون أدناه على النص التالي والذي يشكل جزءاً متمماً للإتفاقية :-

(١) لا يوجد في هذه الإتفاقية ما يؤثر على حق حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وتقسيماتها السياسية أو مملكتها المحلية من تطبيق قوانينها المتعلقة بالضرائب على الدخل الناتج من البترول والموارد الطبيعية وأن مثل هذه الأنشطة تخضع للضريبة وفق قوانين دولة الإمارات .

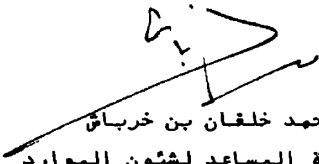
(٢) بدون الإخلال بأحكام هذه الإتفاقية فإن السلطات المختصة في دولة متعاقدة وحسب قوانينها الداخلية ستنظر بعين الإعتبار لأي طلب يقدمه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يتعلق بالإعفاء أو التخفيض الضريبي والمرتبط بدخل يكتسب من إستثمارات في إقليم الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً .

وإشهاداً على ذلك قام الموقعون أدناه والمخولون من حكوماتهم أصولاً بالتوقيع على هذه البروتوكول .

حررت في أبوظبي في هذا اليوم الحادي والثلاثين من يناير ١٩٩٢م الموافق الثامن من شعبان ١٤١٣ هـ من ثلاث نسخ أصلية العربية والبولندية والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية .
وفي حالة الإختلاف في تفسير هذا البروتوكول يسود النص الإنجليزي .

عن حكومة


دولة الإمارات العربية المتحدة


د . محمد خلفان بن خرياق

وكيل الوزارة المساعد لشئون الموارد
والميزانية

عن حكومة

جمهورية بولندا


إنجر كابيشكي
القائم بالأعمال
جمهورية بولندا

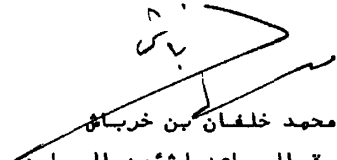
وإشهاداً على ذلك قام الموقعون أدناه والمخولون من حكوماتهم
أصلاً بالتوقيع على هذه الإتفاقية .

حررت في أبوظبي في هذا اليوم الحادي والثلاثين من يناير ١٩٩٣م
الموافق الثامن من شعبان ١٤١٣ هـ من ثلاث نسخ أصلية العربية والبولندية
والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية .

وفي حالة الإختلاف في تفسير أحكام هذه الإتفاقية يسود النص
الإنجليزي .


عن حكومة

دولة الإمارات العربية المتحدة


د . محمد خلفان بن خريش
وكيل الوزارة المساعد لشئون الموارد
والميزانية

عن حكومة

جمهورية بولندا


إنجم كابشكي
القائم بالأعمال
جمهورية بولندا

(أ) فيما يتعلق بالضريبة على الدخل والضرائب على عائدات رأس المال التي يكسبها غير المقيم وذلك فيما يتعلق بالدخل وعائدات رأس المال في أو بعد أول يناير في السنة المالية التي تلي مباشرة الفترة التي دخلت فيها الإتفاقية حيز التنفيذ .

(ب) بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل لأي سنة مالية في أو بعد أول يناير في السنة المالية التي تلي مباشرة نفاذ الإتفاقية .

المادة (٣٠)

الإنهاء

تبقى هذه الإتفاقية سارية المفعول ما لم تقوم أي من الدولتين بتليم إخطار كتابي عبر القنوات الدبلوماسية برغبتها لإنهاء هذه الإتفاقية وأن مثل هذا الإخطار الكتابي يجب أن يسلم في ٣٠ يوليو لأي سنة مالية بعد إنتهاء عشر سنوات من تاريخ دخولها حيز التنفيذ وفي هذه الحالة لا تسري هذه الإتفاقية على :-

(١) بالنسبة للضرائب على الدخل والضرائب على عائدات رأس المال التي يكسبها غير المقيم فيما يتعلق بالدخل وعائدات رأس المال في أو بعد أول يناير في السنة المالية التي تلي مباشرة الإخطار بإنهاء الإتفاقية .

(٢) بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل لأي سنة مالية تبدأ في أو بعد أول يناير في السنة المالية التي تلي مباشرة إخطار الإنهاء .

(٠٠ / ٠٠) يتبع)

- (أ) بتنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الممارسات الإدارية بتلك الدولة المتعاقدة أو بالدولة المتعاقدة الأخرى .
- (ب) بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى .
- (ج) بتقديم معلومات من شأنها إفشاء أي أسرار تجارية أو إقتصادية أو صناعية أو معاملات تجارية أو مهنية أو عملية تجارية أو معلومات قد يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة أو النظام العام .

مادة (٢٨)

الإمتيازات الدبلوماسية والقنصلية

لا تؤثر أحكام هذه الإتفاقية على الإمتيازات الضريبية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو الهيئات القنصلية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب نصوص إتفاقيات خاصة .

المادة (٢٩)

النفاذ

- ١ - تقوم حكومات الدولتين المتعاقدتين بإشعار كل منهما الأخرى بإتمام الإجراءات القانونية المحلية لجعل هذه الإتفاقية سارية المفعول .
- ٢ - وتدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً بعد إمتلاك الإخطار الأخير المشار إليه في الفقرة ١ من هذه المادة وتطبق أحكامها على :

(.. / .. يتبع)

- ٣ - يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسعى عن طريق الإتفاق المتبادل لتذليل أي صعوبات أو شكوك تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية . ويمكنهما أيضاً أن تتشاورا معاً لإزالة الإزدواج الضريبي في الحالات التي لم تنص عليها هسذه الإتفاقية .
- ٤ - يجوز أن تشمل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين في حالة الضرورة مع بعضها البعض مباشرة بفرض تطبيق هذه الإتفاقية والتوصل إلى إتفاق حول المعنى المراد من الفقرات المتقدمة .

مادة (٣٧)

تبادل المعلومات

- ١ - يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتبادل المعلومات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية . وتعامل أي معلومات تتلقاها دولة متعاقدة بإعتبارها سرية على نفس النحو الذي يتسم عليه الحصول على المعلومات وفقاً للقوانين الداخلية لتلك الدولة ، ولا يتم إفشاؤها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعمل في مجال تقدير ، أو تحصيل أو تنفيذ أو إقامة الدعوى فيما يختص بتحديد ، أو البت في الطعون المتعلقة بالضرائب المشمولة بهذه الإتفاقية . ولا يستخدم هؤلاء الأشخاص أو السلطات تلك المعلومات إلا لمثل هذه الأغراض . ويجوز لهم إفشاء المعلومات في إجراءات المحكمة العلية أو في الأحكام القضائية .
- ٢ - لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة ١ بما يؤدي إلى إلزام دولة متعاقدة :-

(.. / ..) يتبع)

٤ - لا يجوز إخضاع المؤسسات التابعة لدولة من الدولتين المتعاقبتين والتي يكون جزء أو كل رأسمالها مملوك أو مدار بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق شخص أو أكثر من المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى وغير مقيمين في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً لأي صورة من صور الضرائب أو إلزامات تتعلق والتي تكون أكثر عبثاً من الضرائب والإلزامات التي تخضع لها المؤسسات المماثلة في الدولة المذكورة أولاً في ظل نفس الظروف .

٥ - في هذه المادة فإن مصطلح (ضريبة) يعني الضرائب بكافة صورها وأنواعها والتي هي موضوع هذه الإتفاقية .

مادة (٢٦)

إجراءات الإتفاق المتبادل

١ - حيثما يعتبر مقيم في دولة متعاقدة أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الإتفاقية ، فإنه يمكنه بمرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في القوانين الداخلية لتلك الدولتين ، أن يعرض قضيته على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يكون مقيماً بها يقدم طلباً مكتوباً يوضح فيه أمس مطالبته لمراجعة مثل هذه الضرائب ولكي يكون مسموحاً فإن هذا الطلب يجب عرضه خلال ثلاث سنوات من أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الإتفاقية .

٢ - يتعين على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة ، إذا بدا لها الاعتراض مسوغاً وإذا لم تكن هي ذاتها قادرة على التوصل إلى حل مسرئ ، تسوية القضية عن طريق الإتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب فرض ضريبة لا تتفق مع هذه الإتفاقية .

(.. / ..) يتبع)

- ٣ - رأس المال المتمثل في السفن والمراكب أو وسائط النقل البشري والطائرات العاملة في مجال النقل الدولي أو في أموال منقولة متعلقة بتشغيل مثل هذه السفن أو المراكب أو وسائط النقل البشري أو الطائرات يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع مركز الإدارة الفعلي للمشروع .
- ٤ - كافة عناصر رأس المال الأخرى للمقيم في دولة متعاقدة تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط .

مادة (٢٤)

طريقة تجنب الإزدواج الضريبي

- ١ - يتم تجنب الإزدواج بالنسبة لبولندا على النحو التالي :-

أ حيثما يكسب مقيماً في بولندا دخلاً أو يملك أموالاً ، والتي يجسوز إخضاعها للضريبة وفقاً لأحكام هذه الإتفاقية في دولة الإمارات العربية المتحدة فإنه طبقاً لأحكام الفقرة الفرعية (ب) تعفى بولندا مثل هذا الدخل أو الاموال من الضرائب - ولكن عند احتساب الضريبة على الدخل المتبقي أو الاموال لذلك المقيم ، تطبق معدل الضرائب والتي كان يمكن أن تطبق إذا كان الدخل أو الاموال المعفية لم تكن أصلاً معفية .

ب حيثما يكسب مقيماً في بولندا دخلاً والذي يمكن إخضاعه للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأحكام المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من هذه الإتفاقية - فإن بولندا ستقوم بخمس من الضرائب على الدخل لذلك الشخص مبلغاً يعادل ضريبة الدخل المدفوعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وإن مثل هذا الخمس لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة والذي تم إحتسابه قبل منح هذه الخصومات والذي يكون مناسباً للدخل الذي يجوز إخضاعه للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة .

(.. / ..) يتبع)

مادة (٢٢)

الدخل الآخر

١ - بنود دخل المقيم في دولة متعاقدة أياً كان منشأها، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الإتفاقية ، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .

٢ - لا تطبق أحكام الفقرة ١ على الدخل غير الدخل الناتج عن ممتلكات غير منقولة التي تم تعريفها في الفقرة ٢ من المادة ٦ في حالة يكون المستفيد من مثل هذا الدخل مقيماً في دولة متعاقدة يزاوول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة تقع فيها أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها ويكون الحق أو الأموال التي يدفع منها هذا الدخل مرتبطة إرتباطاً فعلياً بمثل تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت وفي تلك الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٥ حسبما تكون الحالة .

مادة (٢٣)

رأس المال

١ - رأس المال المتمثل في أموال غير منقولة والتي تم تعريفها في المادة ٦ والمملوكة لمقيم في دولة متعاقدة وتقع في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى التي تقع فيها الأموال .

٢ - رأس المال المتمثل في أموال منقولة تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى في أموال منقولة تابعة لمركز ثابت يتوفر لمقيم دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى والتي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

(.. / .. يتبع)

مادة (٢١)

الخدمة الحكومية

(١ - أ) المكافآت غير تلك المعاشات التقاعدية التي تدفعها دولة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية خاصة بها إلى أي فرد مقابل خدمات أداها لتلك الدولة أو القسم أو السلطة المحلية ، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .

(ب) ومع ذلك فإن هذه المكافآت تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تمّ أداؤها في تلك الدولة ، وإذا كان الفرد مقيماً في تلك الدولة شريطة أن يكون :-

(١) من مواطني تلك الدولة أو

(٢) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة لغرض تقديم هذه الخدمات .

(٢ - أ) أي معاش يدفع من صندوق يؤسس بواسطة دولة متعاقدة أو تقسيماتها السياسية أو سلطاتها المحلية إلى فرد فيما يتعلق بخدمات تقدم إلى تلك الدولة ، أو تقسيماتها أو سلطاتها تخضع فقط للضريبة في تلك الدولة .

(ب) إلا أن مثل هذا المعاش سوف يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مقيماً أو من رعايا تلك الدولة .

٢ - تطبيق أحكام المواد ١٦، ٢٠ و ٢١ على المكافآت والمعاشات التقاعدية المتعلقة بخدمات تمّ أداؤها وارتبطت بعمل زاولته دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية خاصة بها .

(.. / .. يتبع)

- ٣ - ان الدخل الذي يكسب من أنشطة تقدم في إطار إتفاقيه شفافية سيسن الدول المتعاقدة تكون معفيه بالتبادل من الضريبة فقط في حالسة أن تكون تلك الأنشطة برعاية حكومة الدولة المتعاقدة وأن هذه الأنشطة لا تهدف إلى تحقيق أرباح .

مادة (١٩)

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والمدفوعات الأخرى المماثلة التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة بمغته عضواً في مجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

مادة (٢٠)

المعاشات التقاعدية

- ١ - مع مراعاة الفقرة (٢) من المادة ٢١ فإن المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المماثلة التي تدفع لشخص مقيم في دولة متعاقدة في مقابل خدمات يؤديها تكون خاضعة للضريبة فقط في تلك الدولة .
- ٢ - يعني مصطلح " المعاشات " و الدخل السنوي والمكافآت الأخرى المماثلة حسب إستعمالها في هذه المادة المدفوعات الدورية والتي تدفع بعد التقاعد أو لخدمات سابقة أو عن طريق تعويض فرد عن ضرر ، يحمل عليه نتيجة لتلك الخدمات السابقة .

(.. / .. يتبع)

(ب) - المكافآت عن وظيفة في تلك الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً شريطة أن تكون مثل هذه الوظيفة كاملة الدوام وتستمر لفترة لا تتجاوز ١٨٣ يوماً في سنة التقييم الضريبي .

٣ - ان الفرد الذي يكون قبل زيارته مباشرة لدولة متعاقدة أو كسائر مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي يكون وجوده مؤقتاً في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً غرضها الأساسي الدراسة ، البحوث ، أو التدريب عن طريق منحة أو جائزة من مؤسسة علمية أو تعليمية أو دينية أو خيرية أو من برنامج مساعدة فنية بين الحكومة والدولة المتعاقدة يعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً وذلك من تاريخ وصوله لتلك الدولة المذكورة أولاً لفترة لا تتجاوز فترة المنحة .

مادة (١٨)

الفنانون والرياضيون

١ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ١٥ و ١٦ فإن الدخل الذي يكسبه مقيم في دولة متعاقدة بمفاته فناناً كممثل للمسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون أو موسيقياً أو رياضياً ، من أنشطته الشخصية التي مارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى التي تمارس فيها هذه الأنشطة .

٢ - حيثما يستحق دخل مقابل أنشطة شخصية زاولها فنان أو رياضي بمفاته المذكورة ، ليس للفنان أو للرياضي نفسه ولكن لشخص آخر ، فإن ذلك الدخل ، بالرغم من أحكام المواد ٧ ، ١٥ و ١٦ يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها ممارسة أنشطة الفنان أو الرياضي .

(.. / .. يتبع)

٣ - بالرغم من الاحكام السابقة في هذه المادة فإن المكافآت المكتسبة من وظيفة تمارس على متن سفينة أو مركب أو وسائط نقل بريسة أو طائرة يتم تشغيلها في النقل الدولي يجوز إخضاعها فقط للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .

مادة (١٦)

المدرسون والباحثون

ان الفرد الذي يقيم في دولة متعاقدة مباشرة قبل قيامه بزيارة إلى الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك بناء على دعوة من أي جامعة ، كلية ، مدرسة أو أي مؤسسة تعليمية مشابهة أو مؤسسة بحوث تعليمية لفترة لا تزيد عن ثلاث سنوات لغرض التدريب أو البحوث أو كليهما في مثل هذه المؤسسة التعليمية أو مؤسسة البحوث العلمية فإن مثل هذا الشخص يكون معفياً من الضرائب في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة لا تتجاوز ثلاث سنوات عن أي مكافآت لمثل هذا التدريب أو البحوث .

مادة (١٧)

الطلاب والمتدربون

١ - ان الطالب أو المتدرب على العمل الذي كان مباشرة قبل زيارته دولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى وأن وجوده في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط للتعليم أو التدريب يكون معفياً من الضرائب في تلك الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً وذلك على :-

(٢) - المبالغ التي يستلمها لغرض معيشته أو تعليمه أو تدريبه من أشخاص يقيمون خارج الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً .

(.. / .. يتبع)

٢ - تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص ، الأنشطة العلمية والأدبية والفنية والتعليمية والتربوية وكذلك الأنشطة المستقلة التي يزاولها الأطباء والمحامون والمعماريون والمهندسون والمحاسبون وأطباء الأسنان .

مادة (١٥)

المهن التابعة

مع مراعاة أحكام المواد (٢٠) ، (٢١) و (٢٢) فإن الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم تمارس الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى وإذا تمت ممارستها بهذه الطريقة فإن مثل هذه الرواتب والأجور يجوز إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢ - بالرغم من أحكام الفقرة ١ فإن المكافآت التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تتم ممارستها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المذكورة أولاً إذا :-

أ) تواجد المستفيد في الدولة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها ١٨٢ يوماً في السنة المالية المعنية ، أو

ب) دفعت المكافأة بواسطة أو نيابة عن رب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو

ج) لم تتحمل المكافأة منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكها رب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى .

(.. / .. يتبع)

- ٢ - الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة بما في ذلك الأرباح التي تنشأ من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (وحنها أو مع كل المشروع) أو مثل هذا المركز الشابت يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٣ - الأرباح الناتجة من نقل ملكية السفن أو المراكب أو عربات النقل البرية أو الطائرات العاملة في مجال النقل الدولي أو الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل مثل هذه السفن أو المراكب أو عربات النقل البرية أو الطائرات تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع.
- ٤ - الأرباح الناتجة من نقل ملكية أي أموال غير تلك المشار إليها في الفقرات ١ إلى ٣ تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في الملكية .

مادة (١٤)

المهن المستقلة

- ١ - يخضع الدخل الذي يحمل عليه مقيم في دولة متعاقدة من قيامه بخدمات مهنية ، أو غير ذلك من الأنشطة ذات الصفة المستقلة تخضع للضريبة في تلك الدولة ما لم يكن له مركز شابت متاح بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء أنشطته ، فإن كان له مثل هذا المركز الشابت يجوز إخضاع الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي ينسب إلى ذلك المركز الشابت .

(.. / .. يتبع)

٥ - تعتبر الاتاوات قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان الدافع هو الدولة نفسها أو قسم سياسي فرعي لها ، أو سلطة محلية خاصة بها أو وحدات إدارية إقليمية تابعة لها أو مقيم في تلك الدولة ، ومع ذلك إذا كان الشخص الدافع للاتاوات سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركز ثابت ، وكسبان الإلتزام بدفع الاتاوات مرتبط بها وتحمل تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء دفع الاتاوات ، فإن هذه الاتاوات تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٦ - حيثما حدث بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بين الإثنين معاً وبين شخص آخر ، أن تجاوزت قيمة الاتاوات ، مع مراعاة الإستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع مقابلاً لها القيمة التي كان من الممكن أن يتم الإتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة ، فلا تطبق هذه المادة إلا على القيمة المذكورة الأخيرة وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الإتفاقية .

مادة (١٣)

الأرباح الناتجة عن تحويل الملكية

١ - يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة والتي تم تعريفها في الفقرة ٢ من المادة ٦ والواقعة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، للضريبة في تلك الدولة الأخرى والتي تقع فيها تلك الممتلكات .

(.. / .. يتبع)

- ٥ - لا تطبق أحكام الفقرة (١) إذا كان المالك المنتفع بالفائدة مقيماً في دولة متعاقدة ويزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة عن طريق منشأة دائمة أو مركز ثابت تقع فيها ، أو يباشر في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز شايست يقع فيها وتكون المطالبة بالدين التي تدفع عنها الفائدة مرتبطة إرتباطاً فعلياً بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٥ حسبما تكون الحالة .
- ٦ - تعتبر الفائدة قد نشأت في دولة متعاقدة عندما يكون الدافع هو الدولة نفسها أو تقسيماتها السياسية الفرعية ، أو ملطة محلية خاصة أو وحدات إدارية خاصة بها أو مقيم في تلك الدولة غير أنه حيثما كان للشخص الذي يدفع الفائدة منشأة دائمة أو مركز ثابت في دولة متعاقدة - سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا - وكانت تلك المديونية التي تدفع عنها الفائدة ترتبط إرتباطاً فعلياً بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء هذه الفائدة ، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر عندئذ قسد نشأت في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .
- ٧ - حيثما يتبين إستناداً إلى علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بين الإثنين معاً وبين شخص آخر أن قيمة الفائدة مع مراعاة المطالبة بالدين التي تدفع عنها تتجاوز القيمة التي يمكن أن يكون قد تم الإتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة ، عندئذ تطبق أحكام هذه المادة على القيمة المذكورة الأخيرة ، وفي مثل هذه الحالة ، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين ، مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى في هذه الإتفاقية .

(.. / ..) يتبع)

مادة (11)

الفوائد

- ١ - تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي تدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ - ومع ذلك يجوز أن تخضع هذه الفائدة للضريبة في الدولة التي نتجت فيها حسب قوانين تلك الدولة ، ولكن إذا الشخص المستفيد هو المالك والمنتفع من الفائدة فإن الضرائب التي تفرض في هذه الحالة لزيادة عن ٥% (خمسة بالمائة) من إجمالي هذه الفوائد .
- ٣ - بالرغم من الأحكام الواردة في الفقرة ٢ - فإن الفوائد التي تنتج في دولة متعاقدة وتكسبها حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى والتي تشمل سلطاتها المحلية والبنك المركزي أو أي مؤسسة مالية تسيطر عليها تلك الحكومة أو الفائدة التي تنتج من قروض مضمونة بواسطة تلك الحكومة ، تعفى من الضريبة في الدولة المذكورة أولاً .
- ٤ - مصطلح « فائدة » حسب إستخدامها في هذه المادة تعني الدخل الناشئ من مطالبات الدين بكل أنواعها سواء كانت مضمونة برهن أم لا ، وسواء كانت تشمل حق المساهمة في أرباح المدين أم لا ، وعلى وجه الخصوص ، الدخل من الأوراق المالية الحكومية والدخل من السندات أو سندات الدين بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المرتبطة بمثل هذه الأوراق المالية والسندات أو سندات الدين غرامات التأخير للدفعيات المتأخرة لاعتبر كفايدة لأغراض هذه المادة .

(.. / .. يتبع)

- ٤ - لن تؤثر أحكام الفقرات ٢ ، ٣ على فرض ضريبة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي يدفع منها أرباح الأسهم مع إعتبار خاص لقانون الإستثمارات الأجنبية .
- ٥ - تعنى عبارة « أرباح الأسهم » حسب إستخدامها في هذه المادة الدخل من الأسهم وأسهم الإنتفاع أو حقوق الإنتفاع وأسهم التعدين وأسهم المؤسسين أو الحقوق الأخرى التي لاتمثل مطالبات ديون ، والمساهمة في الأرباح وكذلك أي دخل آخر من حقوق مساهمات أخرى والذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية بإعتباره دخلاً من الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تكون بها الشركة القائمة بالتوزيع مقيمة فيها .
- ٦ - لاتنطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ إذا كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم مقيماً في دولة متعاقدة ويمارس عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي تدفع الأرباح من خلال مركز ثابت موجود فيها ، وكانت ملكية الأسهم التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة إرتباطاً بمثل هذه المنشأة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٥ .
- ٧ - إذا حققت شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى فلا يجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ماتدفع مثل هذه الأرباح إلى مقيم بتلك الدولة الأخرى ، أو بالقدر الذي تكون بموجبه ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة إرتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مركز ثابت في تلك الدولة الأخرى وكذلك لايجوز إخضاع أرباح الشركة غير الموزعة لضريبة أرباح الشركة غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة قد نشأت كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل في تلك الدولة الأخرى .

(.. / .. يتبع)

(٢) حيثما تقوم دولة متعاقدة بإضافة أرباح مؤسسة تلك الدولة وإخضاعها بالتالي للضرائب والأرباح التي تكون مؤسسة تلك الدولة قد فرضت عليها ضرائب الدولة الأخرى وأن الأرباح التي فرضت عليها الضرائب في الدولة الأولى قد روعي بأنها أرباح كان يمكن أن تكون ناتجة عن الدولة المتعاقدة الأولى ، وفي حالة تكون الظروف بين المؤسستين نفس الظروف التي قد تكون بين المؤسسات المستقلة لذلك فإن الدولة الأخرى تقوم بعمل التسويات اللازمة إلى قيمة الضرائب التي تم فرضها على هذه الأرباح وحيثما تكون الدولة الأخرى تعتقد إنهاء هذه التسوية صحيحة وعند تحديد مثل تلك التسوية فإن إعتباراً خاصاً يجب إعطائه إلى الأحكام الأخرى من هذه الإتفاقية بواسطة السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين وإذا كان ذلك ضرورياً مع بعضها البعض .

مادة (١٠)

أرباح الأسهم

- ١ - يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ - ومع ذلك يجوز أيضاً أن تخضع مثل هذه الأرباح للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دافعة أرباح الأسهم مقيمة فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المستفيد هو المالك المنتفع بأرباح الأسهم ، فإن الضريبة المفروضة في هذه الحالة لا تتجاوز ٥% (خمسة بالمائة) من إجمالي قيمة أرباح الأسهم .
- ٣ - وبالرغم من أحكام الفقرات ١ ، ٢ فإن أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في أي من الدولتين المتعاقدتين لن تخضع للضريبة إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم أي دولة متعاقدة أو أي مؤسسات حكومية أو كيانات تقع فيها .

(.. / .. يتبع)

- (ب) الأرباح الناتجة عن عمليات النقل الجوي من :-
- ١ - الحاويات البحرية - البرية والنقل الجوي .
 - ٢ - الآليات الخفيفة التي تعمل على متن السفينة .
 - ٣ - المعدات الأخرى المرتبطة بالنقل بواسطة السفن ، المراكب ، الطائرات أو النقل البري بغض النظر عن مساهمة هذه المعدات مملوكة أو مؤجرة بواسطة المؤسسة .
- (ج) الأرباح الناتجة عن عمل مساهمة في مجموعة أو عمل مشترك أو وكالة دولية .
- (د) الأرباح على الودائع التي تنتج مباشرة من عمليات السفن المراكب ، وسائل النقل البري أو النقل الجوي الدولي - شريطة أن تكون مثل هذه الأرباح مرتبطة بهذه العمليات .

مادة (٩)

المشروعات المشتركة

- (١) حينما :-
- (١) يساهم مشروع في دولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو في رأس مال مشروع في دولة متعاقدة ومشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى أو ،
 - (ب) يساهم نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو في رأس مال مشروع في دولة متعاقدة ومشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى .
- وفي أي من الحالتين ، إذا وضعت أو فرضت شروطاً فيما بين المشروعين في علاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين ، فإن أية أرباح كان من الممكن أن يحققها أي من المشروعين لو لم تكن هذه الشروط ولكنه لم يحققها بسبب وجود هذه الشروط يجوز ضمها لهذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .

(.. / .. يتبع)

مادة (٨)

النقل الدولي

- ١ - إن الأرباح الناتجة عن عمليات السفن أو الطائرات في النقل الجوي تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مجلس الإدارة الفعلي للمؤسسة .
- ٢ - الأرباح من عمليات المراكب التي تعمل في النقل البحري تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مكان الإدارة الفعلي للمؤسسة .
- ٣ - إذا كان مركز الإدارة الفعلي لمؤسسة ملاحية أو مركز يعمل في المياه الداخلية يقع على متن سفينة يعتبر هذا المقر واقعاً في الدولة التي يوجد بها الميناء وفي حالة عدم وجود ميناء ، في الدولة التي يقيم فيها مشغل السفينة .
- ٤ - الأرباح من عمليات النقل البري في الحركة الدولية تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مكان الإدارة الفعلي للشركة ما لم تكون الشركة تقوم بالأنشطة المشار إليها في هذه الفقرة في الدولة المتعاقدة الأخرى خلال مؤسسة دائمة تقع فيها وإذا كانت الشركة تقوم بعمل تجاري كالمشار إليه أعلاه فإنه ينبغي تطبيق أحكام المادة ٧ .
- ٥ - تطبيق كذلك أحكام الفقرات ١ إلى ٤ على :-
- (١) الأرباح الناتجة عن عمليات النقل البحري للسفن ، الطائرات ، أو النقل البري المستأجر

(.. / .. يتبع)

- ٢ - طبقاً لاحكام الفقرة ٣ حيثما يباشر مشروع في دولة متعاقدة نشاطاً في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق منشأة دائمة فيها ، تنسب إلى كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يمكن أن يتوقع لها تحقيقها فيما لو كان المشروع متميزاً ومستقلاً يباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة وتعامل بصورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .
- ٣ - عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة يسمح بخم المصروفات المتكبدة لأغراض المنشأة الدائمة بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العمومية سواء تمّ تكبدها في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر ويطبق النص المتقدم بغض النظر عن القيود المنصوص عليها في القوانين الداخلية .
- ٤ - إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على مختلف أجزائه ، ليس هناك ما يمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي المتبع ، يجب أن تكون الطريقة المتبعة بحيث تكون النتيجة حسب محتوى هذه المادة .
- ٥ - لاتنسب أرباح المنشأة دائمة إستناداً إلى مجرد قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع .
- ٦ - لأغراض الفقرات السابقة تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بنفس الطريقة عاماً بعد عام ما لم يوجد سبب قوي وكافٍ للعمل بغير ذلك .
- ٧ - حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل التي تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من الإتفاقية فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

(.. / .. يتبع)

٣ - يتم تعريف عبارة " الاموال غير المنقولة " وفقاً لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الاموال المعنوية ، وعلى أية حال فإن العبارة تشمل الملكية الملحقه بالاموال غير المنقولة والماشية والالات المستخدمة في الزراعة وإستغلال الغابات والحقوق التي تطبق بشأنها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الاراضى وحق الإنتفاع بأموال غير منقولة والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة كمقابل الإستغلال أو الحق في إستغلال الترسبات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ، ولا تعتبر السفن والزوارق والطائرات من الاموال غير المنقولة .

٣ - تطبق أحكام الفقرة ١ على الدخل الناتج عن إستخدام الاموال غير المنقولة بصورة مباشرة أو تأجيرها أو إستغلالها بأي شكل آخر .

٤ - تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٣ أيضاً على الدخل من الاموال غير المنقولة للمشروع وعلى الدخل من الاموال غير المنقولة المستخدمة لاداء خدمات شخصية مستقلة .

مادة (٧)

أرباح الأعمال

١ - تخضع أرباح مشروع في دولة متعاقدة للضريبة فقط في هذه الدولة ما لم يباشر المشروع نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة قائمة فيها ، فإذا باشر المشروع نشاطاً كالمنذكور ، يجوز إخضاع أرباح المشروع للضريبة في الدولة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يمكن أن ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة .

(.. / .. يتبع)

ب) لديه في الدولة المذكورة أولاً مخزون بضائع والتي يقوم بالبيع منها بطريقة منتظمة إلى أو بالنيابة عن مثل هذه المؤسسة .

٦ - لا يعتبر أن يكون للمشروع منشأة دائمة في دولة متعاقدة لمجرد أنه يتعامل في تلك الدولة من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل شريطة أن يعمل مثل هؤلاء الأشخاص في مجال أعمالهم الإعتيادية ، إلا إذا كرس مثل هذا الوكيل أنشطته كلها تقريباً لصالح ذلك المشروع فإنه لن يعتبر وكيلاً ذا وضع مستقل ضمن ما تعنيه هذه الفقرة .

٧ - إنَّ كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على شركة أو تسيطر عليها شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى ، أو تزاوّل عملاً في تلك الدولة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو خلافه) فإنَّ ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته أي من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى .

مادة (٦)

الدخل الناتج عن الأموال غير المنقولة

١ - الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة ، من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو إستغلال الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

(.. / .. يتبع)

- ٤ - بالرغم من الاحكام الواردة في الفقرة ١ - ٣ فإن عبارة " المنشأة
الثابتة " لاتشمل :-
- أ - استخدام التسهيلات فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو
البضائع المملوكة للمشروع .
- ب - الإحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط
لغرض التخزين أو العرض أو التسليم .
- ج - الإحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط
لغرض تمنيعها بواسطة مشروع آخر .
- د - الإحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض شراء السلع أو البضائع
أو جمع المعلومات للمشروع .
- هـ - الإحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض مزاوله أي نشاط آخسر
للمشروع ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة .
- و - بيع السلع أو التجارة التي تتبع المؤسسة التي تعرض في إطار
المعارض الموسمية وذلك بعد إنهاء مدة العرض شريطة قيام
الأطراف المعنية أو الشركات بإستيفاء كافة المتطلبات فسي أي
من الدولتين المتعاقدتين .
- ٥ - بالرغم من أحكام الفقرتين ١ و ٢ ، فإنه حيث يعمل شخص في دولة
متعاقدة نيابة عن مشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى خلافاً لوكيل ذي
وضع مستقل تنطبق عليه الفقرة ٦ يعتبر منشأة دائمة في الدولة
الأولى وذلك في حالة :-
- أ) أن يكون له في الدولة المذكورة أولاً ملطة إبرام العقود بإسم
المشروع أو ، بالنيابة عن مثل ذلك المشروع أو

(.. / .. يتبع)

(٤) وحيشما كان سبب احكام الفقرة الاولى فإن الشخص غير الفرد مقيماً في كلا الدولتين المتعاقبتين وفي هذه الحالة يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون فيها محل إدارته الفعلية .

مادة (٥)

المنشأة الدائمة

١ - لاغراض هذه الإتفاقية تعني عبارة " المنشأة الدائمة " المقرر الشايت للعمل الذي يتم من خلاله مزاولة نشاط المشروع كلياً أو جزئياً .

٢ - تشمل عبارة المنشأة الدائمة بوجه خاص :-

(أ) محل الإدارة .

(ب) فرع .

(ج) مكتتب .

(د) مصنع .

(هـ) ورشة .

(و) نجم ، بشر نطف أو غاز ، محجر أو أي مكان آخر لإستخراج الموارد الطبيعية .

(ز) مزرعة أو حقل .

(٣) كما يشمل مصطلح " منشأة شابته " كذلك :-

(أ) موقع بناء أو تشييد أو تركيب أو التسهيلات الرقابية المرتبطة بهمثل هذا النشاط ولكن فقط إذا إستمر هذا الموقع أو المشروع أو هذه الأنشطة لمدة تزيد على إثني عشر شهراً .

(ب) إستخدام التسهيلات الخدمية التي تشمل الإستشارات الخدمية بواسطة مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة عبر مستخدمين أو موظفين آخرين في الدولة المتعاقدة الأخرى ، شريطة أن تستمر مثل هذه الأنشطة لنفس المشروع أو مشروع مرتبط لفترة أو لفترات في مجموعها تزيد عن إثني عشر شهراً .

(.. / .. يتبع)

(ب) أي مؤسسة حكومية تؤسس طبقاً لقانون عام مثل المصرف المركزي والصناديق والمؤسسات والهيئات والوكالات أو أي كيانات مماثلة تؤسس في دولة متعاقدة .

(ج) أي كيانات حكومية تؤسس في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تساهم في رأسمالها دولة الإمارات العربية المتحدة مسع الحكومات الأخرى .

(٢) وحينما يكون فرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين وفقاً لأحكام الفقرة ١ فإن وضعه عندئذٍ سيتحدد كالتالي :-

(1) يعتبر مقيماً بالدولة التي يتوفر له فيها مسكن دائم . فإذا توفر له مسكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقدتين يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي تكون علاقاته الشخصية والإقتصادية بها أو شق " مركز المصالح الحيوية " .

(ب) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة المتعاقدة التي بها مركز مصالحه الحيوية أو لم يتوفر له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقدتين يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون بها مسكنه المعتاد .

(ج) إن كان له مسكناً معتاداً في كلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم يكن له مسكناً معتاداً بأي منهما يعتبر مقيماً بالدولة التي يعد من مواطنيها .

(د) إذا كان من مواطني كلا الدولتين المتعاقدتين أو ليس من كلاهما تتولى السلطات المختصة بالدولتين المتعاقدتين تسوية المسألة بالإتفاق المتبادل بينهما .

(.. / .. يتبع)

(٢) تعني عبارة " النقل الدولي " أي نقل بواقطة سفينة أو مركب أو وسائط نقل برية أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع يقع مركز إدارته الفعلية في أي من الدولتين المتعاقبتين ماعدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو المركب أو وسائط النقل البرية أو الطائرة فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى .

(٣) تعني عبارة " سلطة مختصة " :-

(أ) في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزير المالية والصناعة أو ممثله المخول بذلك .

(ب) وفي حالة بولندا وزير المالية أو ممثله المخول بذلك .

(٤) فيما يختص بتطبيق الإتفاقية بواقطة دولة متعاقدة ، فإن أي عبارة لم يرد لها تعريف وما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك ، يكون لها نفس معناها بموجب قانون تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الإتفاقية .

مادة (٤)

المقيم

١ - لأغراض هذه الإتفاقية تعني عبارة " مقيم في دولة متعاقدة " كل شخص حسب قانون تلك الدولة يكون خاضعاً للضريبة بسبب محل إقامته أو مسكنه أو مكان إدارته أو أي معيار آخر ذو طبيعة مشابهة .

٢ - لأغراض الفقرة ١ أعلاه يشمل مصطلح " مقيم " :-

(١) حكومة دولة متعاقدة أو أي قسم سياسي فرعي لها أو السلطات المحلية التابعة لها .

(.. / .. يتبع)

(ب) يعنى مصطلح « بولندا » الجمهورية البولندية وإذا سمَّ استخدامهما بمعناها الجغرافي ، فإنها تعني أقاليم الجمهورية البولندية والتي تشمل أي منطقة فيما وراء المياه الإقليمية والتي تمارس فيها بولندا بمقتضى قوانينها المحلية ووفق القانون الدولي ، حقوقاً سيادية على البحار والأراضي ومواردها الطبيعية .

(ج) ويعنى مصطلح " دولة الإمارات العربية المتحدة " عند استعمالها الجغرافي ، إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تشمل المياه الإقليمية والجزر والمجال الجوي والجرف القاري ومواردها الطبيعية والتي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى القانون الدولي حقوقاً سيادية .

(د) تعني عبارة " ضريبة " ضريبة دولة الإمارات العربية المتحدة أو ضريبة بولندا وذلك حسب مقتضيات النص .

(هـ) يعنى مصطلح " شخص " فرد أو شركة أو مجموعة أشخاص تنشأ بطريقة قانونية في أي من الدولتين المتعاقبتين .

(و) يعنى مصطلح " شركة " أي هيئة ذات شخصية اعتبارية أو كيان يعامل كشخصية اعتبارية لأغراض الضريبة .

(ر) تعنى عبارة " مؤسسة الدولة المتعاقدة " " ومؤسسة الدولة المتعاقدة الأخرى " على التوالي مؤسسة يديرها مقيم في دولة متعاقدة ومؤسسة يديرها مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى .

(ز) يعنى مصطلح " مواطن " :-
كل الأفراد الحائزين على جنسية دولة متعاقدة وأي شخص قانوني ، شركة تضامن أو شركة أخرى تكتسب ذلك الوضع من القوانين السارية في دولة متعاقدة .

(.. / .. يتبع)

٣ - الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الإتفاقية هي :-

(١) بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة :-

(١) ضريبة الدخل .

(٢) ضريبة الشركات .

والمشار إليها فيما بعد " ضريبة دولة الإمارات العربية المتحدة " .

(ب) في حالة بولندا :-

(١) ضريبة الدخل الشخصي .

(٢) ضريبة الشركات .

(٣) الضريبة الزراعية .

والمشار إليها فيما بعد " بضرريبة بولندا " .

٤ - تنطبق هذه الإتفاقية أيضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة فسي جوهراً والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الإتفاقية بالإضافة إلى أو بديلاً عن الضرائب الحالية المشار إليها في الفقرة ٢ ، تخطر السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بعضهما البعض بالتغييرات التي تكون قد طرأت على القوانين الضريبية لكل منهما وذلك خلال فترة مناسبة بعد هذه التغييرات .

مادة (٣)

تعريف عامة

١ - لأغراض هذه الإتفاقية ومالم يقتضي سياق النص خلاف ذلك :-

(١) تعني عبارتا " دولة متعاقدة " و " الدولة المتعاقدة الأخرى " جمهورية بولندا أو دولة الإمارات العربية المتحدة حسب مقتضيات النص .

(.. / ..) يتبع)

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

إتفاقية بين
حكومة جمهورية بولندا
وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
بشأن تجنب الإزدواج الضريبي على الدخل ورأس المال
ومنع التهرب من الضريبة

إنَّ حكومة بولندا وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة رغبة منها في تنمية وتعزيز علاقاتها الاقتصادية عن طريق عقد إتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال قد إتفقنا على مايلي :-

مادة (١)

النطاق الشخصي

تطبق هذه الإتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلاهما .

مادة (٢)

الضرائب التي تشملها الإتفاقية

١ - تطبق هذه الإتفاقية على ضرائب الدخل وضرائب رأس المال المفروضة بالنيابة عن دولة متعاقدة أو لصالح قسم سياسي فرعي أو مملكات محلية أو لوحدات إدارية فيها بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها

٢ - تعتبر من الضرائب على الدخل وعلى رأس المال كل الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو على إجمالي رأس المال أو على ع. س. الدخل أو رأس المال بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة وكذلك الضرائب على زيادة قيمة رأس المال .

(.. / ..) يتبع)

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF POLAND
AND
THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
FOR THE AVOIDANCE OF
DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND CAPITAL

The Government of the Republic of Poland and the Government of the United Arab Emirates desiring to promote and strengthen the economic relations by concluding an Agreement for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and capital, have agreed as follows:-

Article (1)

PERSONAL SCOPE

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article (2)

TAXES COVERED

1. This Agreement shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of a Contracting State, or its political subdivisions or local authorities or by administrative territorial units irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income and on capital all taxes imposed on total income, on total capital, or on elements of income or capital, including taxes on gains from alienation of movable or immovable property as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which this Agreement shall apply are:-
 - (a) In the case of the United Arab Emirates:-
 - (i) Income Tax.
 - (ii) Corporation Tax.(hereinafter referred to as "U.A.E tax");

(b) in The case of Poland:

- (i) the personal income tax/podatek dochodowy od osob fizycznych/;
- (ii) the corporate income tax/ podatek dochodowy od osob prawnych/;
- (iii) the agriculture tax/podatek rolny/;
(hereinafter referred to as "Polish tax").

4. This Agreement shall also apply to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes referred to in paragraph 2. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes which are made in their respective taxation laws within a reasonable period of time after such changes.

Article (3)

GENERAL DEFINITIONS

1. For the purpose of this Agreement, unless the context otherwise requires:-

- (a) the term a "Contracting State" and "the other Contracting State" mean, as the context requires, the Republic of Poland or the United Arab Emirates.
- (b) the term "Poland" means the Republic of Poland and, when used in a geographical sense, means the territory of the Republic of Poland including any area beyond its territorial waters within which under the laws of Poland and in accordance with international law, Poland may exercise its sovereign rights over the sea-bed, its subsoil and their natural resources.
- (c) the term "United Arab Emirates", when used in a geographical sense, means the territory of the United Arab Emirates including its territorial waters, islands, airspace, sea-bed, subsoil and their natural resources over which the United Arab Emirates exercises in conformity with international law its sovereign rights.

- (d) the term "tax" means U.A.E tax or Polish tax as the context requires;
 - (e) the term "person" includes an individual, a company, or any other body of persons Legally setted up in either of the Contracting States;
 - (f) the term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;
 - (g) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively, an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
 - (h) the term "national" means:-
all individuals possessing the nationality of a Contracting State and all legal persons, partnerships and associations deriving their status as such from the law in force in a Contracting State.
2. The term "international traffic" means any transport by ships, boats, road vehicles or aircraft operated by an enterprise which has its place of management in either of

the Contracting States, except when the ship, boat, road vehicle or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State.

3. The term "competent authority" means:
 - (i) in the case of U.A.E, The Minister of Finance and Industry or his authorised representative; and
 - (ii) in case of Poland the Minister of Finance or his authorised representative.

4. In the application of this Agreement by either of the Contracting States, any term not defined therein shall-unless the context otherwise requires-have the meaning which it has under the laws of that State concerning the taxes to which the Agreement applies.

Article (4)

RESIDENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means a person who is under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature.

2. For the purpose of pharagraph 1 above the term "resident" shall include:
 - a) the Government of a Contracting State or any political subdivision or local authority thereof .
 - b) any Governmental institution created under public law such as the Central Bank, funds, corporations, authorities, foundations, agencies or any other similar entities established in a Contracting State;
 - c) any intergovernmental entity established in the United Arab Emirates in whose capital the United Arab Emirates subscribes together with other States.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is deemed to be a resident of both Contracting States, then his status shall be defined as follows:-
- (i) he shall be deemed to be a resident of the State in which he has a permanent home available to him. If he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident of the Contracting State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);
 - (ii) if the Contracting State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he does not have a permanent home available to him in either Contracting States, he shall be deemed to be a resident of the Contracting State in which he has an habitual abode;
 - (iii) if he has an habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the Contracting State of which he is a national;

(iv) if he is a national of both Contracting States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

(4) Where by reason of the provisions of paragraph one a person other than an individual is a resident of both Contracting States then it shall be deemed to be a resident of the State in which its place of effective management is situated.

Article (5)

PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business in which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" shall include specifically:-

- (a) a place of management;
- (b) a branch;
- (c) an office;
- (d) a factory;
- (e) a workshop;
- (f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources;
- (g) a farm or plantation.

3. The term "permanent establishment" likewise encompasses:

- (a) a building site, a construction, assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith, but only where such site, project or activities continue for a period of more than twelve months.
- (b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise of a Contracting State through employees or other personnel in the other Contracting State, provided that such activities

continue for the same project or a connected project for a period or periods aggregating more than twelve months.

4. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 to 3, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include :-

- (a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- (b) the maintainance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
- (c) the maintainance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- (d) the maintainance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise, or for collecting information, for the enterprise;

- (e) the maintainance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character.
 - (f) the sale of goods or merchandise belonging to the enterprise displayed in the frame of an occasional temporary fare or exhibition after the closing of the said fare or exhibition; provided that involving parties or companies fulfill all requirements in either Contracting States.
5. Notwithstanding the provision of paragraph 1 and 2 a person acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State-other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies shall be deemed to be a permanent establishment in the first-mentioned State if:
- a) he has in the first-mentioned State a general authority to negotiate and conclude contracts for or on behalf of such enterprise.

b) he maintains in the first-mentioned State a stock of goods or merchandise from which he regularly sells goods or merchandise for or on behalf of such enterprises.

6. A broker, a commission agent or other agent of genuinely independent status who merely acts as an intermediary between an enterprise of one of the Contracting States and a prospective customer in the other Contracting State shall not be deemed to be a permanent establishment in that other Contracting State and provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State or

which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article (6)

INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the laws of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, buildings, usufruct of

immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right of work; mineral deposits, sources and other natural resources; ships, boats, road vehicles and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraph 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article (7)

BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall only be taxable in that State unless the enterprise

carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. This provision is applicable irrespective of the limitation provided by the internal laws.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in this Article shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary, the methods of apportionment adopted shall however be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by the permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.
6. For the purpose of the preceding paragraphs , the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is a good and sufficient reason to the contrary.
7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article (8)

INTERNATIONAL TRANSPORT

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the

Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. Profits from the operation of boats engaged in inland waterways transport shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
3. If the place of effective management of a shipping enterprise or of an inland waterways transport enterprise is aboard a ship or boat then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship or boat is situated, or , if there is no such home harbour ,in the Contracting State of which the operator of the ship or boat is a resident.
4. Profits from the operation of road transport vehicles in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated, unless the enterprise carries on activities referred to in this

paragraph in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the provision of Article 7 shall apply.

5. The provisions of paragraph 1 to 4 shall likewise apply to:
- a) Profits from the operation, in international traffic, of ships, boats, aircraft, or road transport vehicles leased;
 - b) Profits from the operation in international traffic of
 - 1) containers in sea, road, and air transport,
 - 2) lighters operated in the lighters-aboard ship system, or
 - 3) other equipment related to transports by ships, boats aircraft or road-transport vehicles,irrespective of whether such equipment is owned or leased by the enterprise;

- c) Profits from the participation in a pool , a joint business or in an international operating agency.
- d) interest on deposits generated directly from the operation of ships, boats, road vehicles or aircraft in international traffic provided that such interest is incidental to the operation.

Article (9)

ASSOCIATED ENTERPRISES

(1) Where -

(a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State; or

(b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise, of the other Contracting State;

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

- (2) Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State, and taxes accordingly, profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first - mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining, such adjustment, due regard shall be paid to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other .

Article (10)

DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State .

2. However such dividends may also be taxed in the Contracting State in which the company paying the dividend is a resident and according to the laws of that state ; but if the recipient is the beneficial owner of the dividend, the tax so charged shall not exceed 5% (five percent) of the gross amount of the dividend.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 dividends paid by a company which is a resident of either Contracting State shall not be taxable if the beneficial owner of the dividends is :
 - (a) the Government of any Contracting State or any governmental institutions or entity thereof;
 - (b) a company which is a resident of either Contracting State the capital of which is owned directly or indirectly at least 25% (twenty five percent) by the government or governmental institutions of either Contracting States.

4. The provisions of paragraphs 2 and 3 shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid with due consideration to the law for foreign investment.

5. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

6. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment or fixed

base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or 14 shall apply.

7. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of the other Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article (11)

INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such interest may be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the law of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the interest, the tax so charged shall not exceed 5% (five percent) of the gross amount of the interest.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2 interest arising in a Contracting State and derived by the government of the other Contracting State including local authorities thereof, the central bank or any financial institution controlled by that Government, or interest derived on loans guaranteed by that Government shall be exempted from tax in the first mentioned State.
4. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures including the premium and prizes attaching to such securities, bonds, or debentures . Penalty charges for late payments shall not be regarded as interest for the purpose of this article.
5. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment or fixed base situated therein, or the person that performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base, in such case the provision of Article 7 or 14 as the case may be shall apply.

6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is the Government of that State, a political subdivision, a local authority or administrative territorial units thereof, or a resident of that State. Where however, the person paying the interest, whether he is resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being given to the other provisions of this Agreement.

Article (12)

Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxed in that other State.
2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the royalties then the tax so charged shall not exceed 5% (five percent) of the gross amount of such royalties.
3. The term royalties as used in this Article means payment of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use any copy right of literary, artistic, or scientific work including cinematograph films, any patent, trade mark, design or model, plan secret formula or process or for the use of, or the right to use, industrial, commercial, or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience but does not include payment in respect of the operation of mines or quarries or exploitation of natural resources.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment located therein or performs in that

other state independant personal services from a fixed base situated therein and the right of property in respect of which the royalties are paid is directly connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or 14 as the case may be shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or administrative territorial units, thereof or a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment, or a fixed base then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or a fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according

to the laws of each Contracting State, due regard being given to the other provisions of this agreement.

Article (13)

GAINS FROM THE ALIENATION OF PROPERTY

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property, as defined in paragraph 2 of Article 6, and situated in the other Contracting State may be taxed in the Contracting State in which such property is situated.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment or a fixed base which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or together with the whole enterprise) or of such a fixed base may be taxed in that other State.
3. Gains from the alienation of ships boats, road vehicles or aircraft operated in international traffic and movable property pertaining to the operation of such ships, boats, road vehicles or aircraft shall be taxable only in the

Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1 to 3, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article (14)

INDEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other independent activities of a similar character may be taxed by that Contracting State, unless he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities ; if he has such a fixed base , the income may be taxed in the other Contracting State, but only as much as it is attributable to that fixed base.
2. The term "professional services" include especially independant scientific, literary and artistic education or teaching activities as well as the independant activities of physicians, lawyers, engineers, architects, accountants, and dentists.

Article (15)

DEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Subject to the provisions of Articles (19),(20), and (21) salaries, wages and other similar remuneration derived by resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:
 - a) the recipient is present in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in the fiscal year concerned, and
 - b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer, who is not a resident of the other Contracting State, and
 - c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other Contracting State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship , boat, road vehicle or aircraft operated in

international traffic shall be taxed only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article (16)

TEACHERS AND RESEARCHES

An individual who is a resident of a Contracting State immediately before making a visit to the other Contracting State and who, at the invitation of any university, college, school or other similar educational institution or scientific research institution visits that other State for a period not exceeding three years solely for the purpose of teaching or research or both at such educational institution or scientific research institution shall be exempted from tax for a period not exceeding three years in that other State on any remuneration for such teaching or research which is subject to tax in the first mentioned State.

ARTICLE (17)

STUDENTS AND TRAINEES

1. A student or business apprentice who, immediately before visiting a Contracting State is or was a resident of the other Contracting State and who is present in the first mentioned Contracting State for the purpose of his education or training shall be exempt from tax in that first-mentioned Contracting State on:

- (a) payments made to him by persons residing outside that first-mentioned Contracting State for the purpose of his maintenance, education or training;
and
 - (b) remuneration from employment in that first-mentioned Contracting State, provided that such employment being a full time employment, lasts not more than 183 days in the year of assessment.
2. An individual who, immediately before visiting a Contracting State is or was resident of the other Contracting State and who is temporarily present in the first-mentioned State primarily for the purpose of study, research or training as a recipient of a grant, allowance or award from a scientific, educational, religious or charitable organisation or under a technical assistance programme entered into by the Government of a Contracting State shall, from the date of his arrival in the first - mentioned State in connection with that visit, be exempt from tax in the State, for a period not exceeding the period of the grant.

Article (18)

ARTISTS AND ATHLETES

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as a public entertainer, such as a theatre, motion picture,

- radio or television artists, or a musician, or as an athlete, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State in which these activities are performed.
2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or an athlete in his capacity as such accrues not to the entertainer or athlete himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or athlete are exercised.
 3. Income derived from such activities performed within the frame work of cultural agreements concluded between the Contracting States are reciprocally exempted from tax only if such activities are sponsored by the Government of a Contracting State and the activities are not carried out for the purpose of profits.

Article (19)

DIRECTORS' FEES

Directors' fees and similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article (20)

PENSIONS AND ANNUITIES

1. Subject to the provision of paragraph (2) of Article 21 pensions, annuities and other similar remuneration paid to the resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.
2. The term pensions, annuities and other similar remuneration as used in this article means periodic payments made after retirement in consideration of past employment or by way of the compensation for injuries recieved in connection with past employment.

Article (21)

GOVERNMENT SERVICES

1. a) Remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b) However, such remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:

- (i) is a national of that State; or
 - (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.
2. a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
- b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.
3. The provisions of Articles, 15, 19 and 20 shall apply to remuneration and pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

Article (22)

OTHER INCOME

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, which are not expressly dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph (2) of Article (6) if the recipient of such income being a resident of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

Article (23)

CAPITAL

1. Capital represented by immovable property as defined in Article 6, owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in the Contracting State in which the property is situated.
2. Capital represented by movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or by movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, may be taxed in

the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

3. Capital represented by ships , boats, road vehicles and aircraft operated in international traffic and by movable property pertaining to the operation of such ships, boats, road vehicles or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated .
4. All other elements of capital of a resident of a Contracting State shall be taxable only in that state .

Article (24)

METHODS OF ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. In the case of Poland, double taxation shall be avoided as follows:
 - a. where a resident of Poland derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Convention may be taxed in the United Arab Emirates, Poland shall subject to the provision of sub paragraph b), exempt such income or capital from tax but may in calculating tax on the remaining income or capital of that resident, apply the rate of tax which would have been applicable if the exempted income or capital had not been so exempted.

- b. where a resident of a Poland derives income which, in accordance with the provisions of Articles 10,11 and 12 of this Agreement may be taxed in the United Arab Emirates, Poland shall allow as a deduction from the tax on the income of that person an amount equal to the income tax paid in the United Arab Emirates. Such deduction shall not, however, exceed that part of the tax, as computed before the deduction is given, which is appropriate to the income which may be taxed in the United Arab Emirates.
2. In the case of the United Arab Emirates, the elimination of double taxation will be done according to the legislation of the United Arab Emirates taking into account the general principle of avoidance of double taxation.

Article (25)

NON - DISCRIMINATION

1. The nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than that which the nationals of the other State in same circumstances are or may be subjected.
2. The taxation or relief of taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less

favourably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities in the same circumstances and under the same methods.

3. (a) this article shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes an account of civil status or family responsibility which it grants to its own residents.

(b) nothing in this Article shall be construed as imposing a legal obligation on a Contracting State to extend to the residents of the other Contracting State, the benefit of any treatment, preference or privilege which may be accorded to any other State or its residents by virtue of the formation of a customs union, economic union, a free trade area or by virtue of any regional or sub-regional arrangement relating wholly or mainly to taxation, to which the first-mentioned State may be a party pursuant to the practice of either Contracting State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State shall not be subject in the first-mentioned Contracting State to any taxation or any

requirement connected therewith which is other or more burdensome than that to which other similar enterprises of that first mentioned State are subjected.

5. In this article the term "taxation" means taxes of every kind and description which are the subject of this Agreement.

Article (26)

MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a resident of a Contracting State considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this convention, he may, without prejudice to the remedies provided by the national laws of those States, address to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident an application in writing stating the grounds for claiming the revision of such taxation. To be admissible, the said application must be submitted within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with this Agreement.

2. The competent authority of the Contracting State shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not by itself able to arrive at an appropriate solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation not in accordance with this Agreement.
3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for elimination of double taxation in cases not provided for in this Agreement.
4. The competent authorities of the Contracting States shall, when necessary, communicate with each other directly for the purpose of applying this Agreement and reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article (27)

EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for the carrying out the provisions of this Agreement. Any information so exchanged by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the

domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved in the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by this Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on one of the Contracting States the obligations:
- (a) to carry out administrative measures at variance with the laws or the administrative practice of that or of the other Contracting State;
 - (b) to supply information which are not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
 - (c) to supply information which would disclose any industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy or public order.

Article (28)

DIPLOMATIC AND CONSULAR OFFICIALS

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of diplomatic or consular officials under the

general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article (29)

ENTRY INTO FORCE

1. The Governments of the Contracting States shall notify to each other that the domestic laws requirements for the entry into force of this Agreement have been complied with.
2. The Agreement shall enter into force thirty days after the date of the latter of the notifications referred to in paragraph 1 of this Article and its provisions shall have effect:
 - (i) in respect of withholding tax on income and taxes on capital gains derived by a non - resident, in relation to income and capital gains derived on or after 1st January in the calendar year immediately following that in which the Agreement enters into force.
 - (ii) in respect of other taxes, in relation to income of any fiscal year beginning on or after 1st January in the calendar year immediately following that in which the Agreement enters into force.

Article (30)

TERMINATION

This agreement shall continue in effect unless either of the Contracting State deliver a written notification through the diplomatic channel for its desire to terminate this Agreement; such a written notification must be given on or before the 30th of June in any calendar year beginning after the expiration of a period of ten years from the date of its entry into force. In such event this Agreement shall cease to have effect:

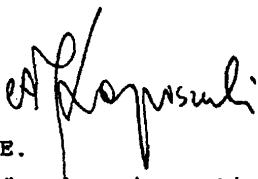
- (i) in respect of withholding tax on income and taxes on capital gains derived by a non - resident, in relation to income and capital gains derived on or after 1st January in the calendar year immediately following that in which the notice of termination is given;
- (ii) in respect of other taxes, in relation to income of any fiscal year beginning on or after 1st January in the calendar year immediately following that in which the notice of termination is given.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto, by their respective Governments, have signed this Agreement.

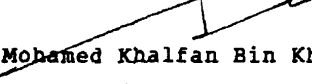
Done at Abu Dhabi on 31st of January 1993 corresponding to eighth Shaban 1413 H. in duplicate in the Polish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic.

In the case there is any divergence of interpretation of the provisions of this Agreement the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF POLAND


H.E.
Andrzej Kapiszewski
Charge D'Affaires
a.i. of The Republic
of Poland

FOR THE GOVERNMENT OF THE
UNITED ARAB EMIRATES


H.E.
Dr. Mohamed Khalfan Bin Kharbash
Assistant Undersecretary for
Revenue and Budget

PROTOCOL

At the signing today of the Agreement between the Government of the Republic of Poland and the Government of the United Arab Emirates for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with respect to taxes on income and capital, the undersigned have agreed upon the following provisions which shall form an integral part of this Agreement:

1. Nothing in this Agreement shall affect the right of the Government of the United Arab Emirates, its political subdivision or local authorities to apply its own laws related to the taxation of income derived from the petroluem and natural resources. Such activities will be taxed according to the law of the United Arab Emirates.

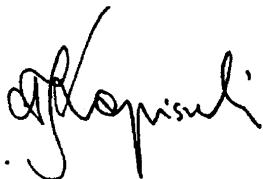
2. Without prejudice to the provisions of this Agreement the competent authority of a Contracting State shall, according to the provisions of its internal laws, consider with sympathy any request of a resident of the other Contracting State regarding other tax relief or tax holidays pertinent to income derived from investment made in the territory of the first mentioned Contracting State.

In witness whereof the undersigned duly authorised thereto, by their respective Governments have signed this protocol.

Done at Abu Dhabi this 31st of January 1993 corresponding to 8th of Shaban 1413 H., in duplicate in Polish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic.

In the case there is any divergence of interpretation of this Protocol, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE
REPUBLIC OF POLAND



H.E.
Andrzej Kapiszewski
Charge D'Affaires
a.i. of The Republic of
Poland

FOR THE GOVERNMENT OF THE
UNITED ARAB EMIRATES



H.E.
Dr. Mohamed Khalfan Bin Kharbash
Assistant Undersecretary for
Revenue and Budget

[POLISH TEXT – TEXTE POLONAIS]

UMOWA

MIĘDZY

RZĄDEM RZECZYPOSPOLITEJ POLSKIEJ

A

RZĄDEM ZJEDNOCZONYCH EMIRATÓW ARABSKICH

**w sprawie unikania podwójnego opodatkowania
i zapobiegania uchylaniu się od opodatkowania
w zakresie podatków od dochodu i majątku**

Rząd Rzeczypospolitej Polskiej i Rząd Zjednoczonych Emiratów Arabskich pragnąc popierać i wzmocnić więzi gospodarcze poprzez zawarcie Umowy w sprawie unikania podwójnego opodatkowania i zapobiegania uchylaniu się od opodatkowania w zakresie podatków od dochodu i majątku,

uzgodniły co następuje:

ARTYKUŁ 1

ZAKRES PODMIOTOWY

Niniejsza Umowa dotyczy osób, które mają miejsce zamieszkania lub siedzibę w jednym lub w obu Umawiających się Państwach.

ARTYKUŁ 2

PODATKI, KTÓRYCH DOTYCZY UMOWA

1. Niniejsza Umowa dotyczy, bez względu na sposób poboru, podatków od dochodu i od majątku, które pobiera się na rzecz każdego Umawiającego się Państwa, jego wydzielonych części, jednostek terytorialnych lub władz lokalnych.
2. Za podatki od dochodu i od majątku uważa się wszystkie podatki, które pobiera się od całego dochodu, od całego majątku albo od części dochodu lub majątku, włączając podatki od zysku z przeniesienia tytułu własności majątku ruchomego lub nieruchomości, jak również podatki od przyrostu majątku.
3. Do aktualnie istniejących podatków, których dotyczy Umowa, należą:
 - a) w Polsce:
 - 1) podatek dochodowy od osób fizycznych;
 - 2) podatek dochodowy od osób prawnych;
 - 3) podatek rolny;(zwane dalej "podatkami polskimi");

b) w Zjednoczonych Emiratach Arabskich:

- 1) podatek dochodowy;
- 2) podatek od osób prawnych;

(zwane dalej "podatkami Z.E.A.").

4. Niniejsza Umowa będzie miała także zastosowanie do wszystkich podatków takiego samego lub podobnego rodzaju, które po podpisaniu niniejszej Umowy będą wprowadzone obok istniejących podatków, o których mowa w ustępie 2 lub w ich miejsce. Właściwe władze Umawiających się Państw będą informowały się wzajemnie o wszystkich zasadniczych zmianach, jakie zaszły w ich ustawodawstwach podatkowych, w rozsądnym terminie od momentu zajścia tych zmian.

ARTYKUŁ 3

OGÓLNE DEFINICJE

1. W rozumieniu niniejszej Umowy, jeżeli z kontekstu nie wynika inaczej:

- a) określenia "Umawiające się Państwo" i "drugie Umawiające się Państwo" oznaczają, zależnie od kontekstu, Rzeczpospolitą Polską lub Zjednoczone Emiraty Arabskie;
- b) określenie "Polska" oznacza Rzeczpospolitą Polską a użyte w sensie geograficznym oznacza terytorium Rzeczypospolitej Polskiej, w tym każdy obszar poza jej wodami terytorialnymi, na którym na mocy ustawodawstwa Polski i zgodnie z prawem międzynarodowym Polska może sprawować suwerenne prawa do dna morskiego, jego podglebia i ich zasobów naturalnych;

- c) określenie "Zjednoczone Emiraty Arabskie" użyte w sensie geograficznym oznacza terytorium Zjednoczonych Emiratów Arabskich w tym wody terytorialne, wyspy, przestrzeń powietrzną, dno morskie, jego podglebie i ich zasoby naturalne, na których zgodnie z prawem międzynarodowym Zjednoczone Emiraty Arabskie sprawują suwerenne prawa;
 - d) określenie "podatek" oznacza, zależnie od kontekstu, podatek polski lub podatek Z.E.A.
 - e) określenie "osoba" obejmuje osobę fizyczną, spółkę oraz każde inne zrzeszenie osób utworzone w jednym z Umawiających się Państw zgodnie z jego ustawodawstwem;
 - f) określenie "spółka" oznacza każdą osobę prawną lub każdą jednostkę, którą dla celów podatkowych traktuje się jako osobę prawną;
 - g) określenia "przedsiębiorstwo jednego Umawiającego się Państwa" i "przedsiębiorstwo drugiego Umawiającego się Państwa" oznaczają odpowiednio przedsiębiorstwo, prowadzone przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie i przedsiębiorstwo prowadzone przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie;
 - h) określenie "obywatele" oznacza wszelkie osoby fizyczne posiadające obywatelstwo Umawiającego się Państwa oraz wszelkie osoby prawne, spółki osobowe i stowarzyszenia utworzone na podstawie ustawodawstwa obowiązującego w Umawiającym się Państwie;
2. Określenie "komunikacja międzynarodowa" oznacza wszelki transport statkiem, barką, pojazdem drogowym lub statkiem powietrznym, eksploatowanym przez przedsiębiorstwo, którego miejsce faktycznego zarządu znajduje się w Umawiającym się Państwie, z wyjątkiem przypadku gdy taki transport jest

wykonywany wyłącznie między miejscami położonymi w drugim Umawiającym się Państwie;

3. Okreslenie "właściwa władza" oznacza:
 - 1) w przypadku Polski - Ministra Finansów lub jego upoważnionego przedstawiciela;
 - 2) w przypadku Z.E.A - Ministra Finansów i Przemysłu lub jego upoważnionego przedstawiciela.
4. Przy stosowaniu niniejszej Umowy przez Umawiające się Państwo, jeżeli z kontekstu nie wynika inaczej, każde określenie w niej nie zdefiniowane, będzie miało takie znaczenie, jakie przyjmuje się według prawa tego Państwa w zakresie podatków, do których ma zastosowanie niniejsza Umowa.

ARTYKUŁ 4

MIEJSCE ZAMIESZKANIA

1. W rozumieniu niniejszej Umowy określenie "osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie" oznacza każdą osobę, która zgodnie z prawem tego Państwa podlega tam opodatkowaniu z uwagi na miejsce zamieszkania, jej miejsce stałego pobytu, siedzibę zarządu, albo inne kryterium o podobnym charakterze.
2. W rozumieniu ustępu 1 określenie "osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę" obejmuje również:
 - a) Rząd Umawiającego się Państwa oraz jego władze lokalne i jednostki terytorialne;
 - b) wszelkie instytucje rządowe utworzone na podstawie prawa publicznego w Umawiającym się Państwie takie jak Bank Centralny, fundusze, spółki, ^{organy} ~~władze~~, fundacje, agencje i inne podobne jednostki;

- c) wszelkie instytucje międzyrządowe utworzone w Zjednoczonych Emiratach Arabskich, w których Zjednoczone Emiraty Arabskie uczestniczą kapitałowo wspólnie z innymi państwami.

3. Jeżeli stosownie do postanowień ustępu 1 osoba fizyczna może być uznana za mającą miejsce zamieszkania w obu Umawiających się Państwach, wówczas jej status będzie określony według następujących zasad:

- i) osobę uważa się za mającą miejsce zamieszkania w tym Państwie, w którym ma ona stałe miejsce zamieszkania. Jeżeli ma ona stałe miejsce zamieszkania w obu Umawiających się Państwach, wówczas uważa się ją za mającą miejsce zamieszkania w tym Umawiającym się Państwie, w którym ma ona silniejsze powiązania osobiste lub gospodarcze (ośrodek interesów życiowych);
 - ii) jeżeli nie można ustalić, w którym Umawiającym się Państwie osoba ma ośrodek interesów życiowych, albo jeżeli nie posiada ona stałego miejsca zamieszkania w żadnym z Umawiających się Państw, wówczas uważa się ją za mającą miejsce zamieszkania w tym Umawiającym się Państwie, w którym zwykle przebywa;
 - iii) jeżeli przebywa ona zazwyczaj w obydwu Państwach lub nie przebywa zazwyczaj w żadnym z nich, wówczas będzie ona uważana za mającą miejsce zamieszkania w tym Umawiającym się Państwie, którego jest obywatelem;
 - iv) jeżeli jest ona obywatelem obu Umawiających się Państw lub żadnego z nich, właściwe władze Umawiających się Państw rozstrzygną zagadnienie w drodze wzajemnego porozumienia.
3. Jeżeli stosownie do postanowień ustępu pierwszego osoba nie będąca osobą fizyczną ma siedzibę w obu Umawiających się Państwach, wówczas uważa się ją za mającą siedzibę w tym Państwie, w którym znajduje się miejsce jej faktycznego zarządu.

ARTYKUL 5

ZAKŁAD

1. W rozumieniu niniejszej Umowy określenie "zakład" oznacza stałą placówkę, przez którą całkowicie lub częściowo prowadzona jest działalność przedsiębiorstwa.
2. Określenie "zakład" obejmuje w szczególności:
 - a) miejsce zarządu,
 - b) filię,
 - c) biuro,
 - d) zakład fabryczny,
 - e) warsztat oraz
 - f) kopalnię, źródło ropy naftowej lub gazu, kamieniołom albo inne miejsce wydobywania zasobów naturalnych.
 - g) gospodarstwo rolne lub plantację
3. Określenie "zakład" obejmuje również:
 - a) budowę, montaż, instalację lub nadzór związany z taką działalnością lecz tylko wtedy, jeżeli okres ich prowadzenia trwa dłużej niż dwanaście miesięcy;
 - b) świadczenie przez przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa usług w drugim Umawiającym się Państwie poprzez pracowników lub inne zatrudnione osoby, o ile działalność taka obejmuje w odniesieniu do określonego projektu lub projektów z nim związanych okres lub okresy przekraczające łącznie dwanaście miesięcy.
4. Bez względu na postanowienia ustępów od 1 do 3 określenie "zakład" nie obejmuje:
 - a) użytkowania urządzeń służących wyłącznie do składowania, wystawiania albo wydawania dóbr albo towarów należących do przedsiębiorstwa;

- b) utrzymywania zapasów dóbr albo towarów należących do przedsiębiorstwa, wyłącznie dla składowania, wystawiania lub wydawania;
 - c) utrzymywania zapasów dóbr albo towarów należących do przedsiębiorstwa wyłącznie w celu przerobu przez inne przedsiębiorstwo;
 - d) utrzymywania stałej placówki wyłącznie w celu zakupu dóbr lub towarów albo w celu zbierania informacji dla przedsiębiorstwa;
 - e) utrzymywania stałej placówki wyłącznie w celu wykonywania dla przedsiębiorstwa wszelkiej innej działalności mającej charakter przygotowawczy lub pomocniczy;
 - f) sprzedaży należących do przedsiębiorstwa dóbr lub towarów wystawionych na targach lub pokazie, po zamknięciu tych targów lub pokazu, z zastrzeżeniem, że podmioty zaangażowane w transakcję dochowają wszelkich wymogów przewidzianych w tym względzie w każdym z Umawiających się Państw.
5. Bez względu na postanowienia ustępów 1 i 2, osoba działająca w Umawiającym się Państwie w imieniu przedsiębiorstwa drugiego Umawiającego się Państwa, inna niż niezależny przedstawiciel w rozumieniu ustępu 6, będzie uważana za zakład w pierwszym Umawiającym się Państwie jeśli:
- a) posiada pełnomocnictwo do negocjowania i zawierania w tym Umawiającym się Państwie umów w imieniu tego przedsiębiorstwa,
 - b) utrzymuje w tym Umawiającym się Państwie zapasy dóbr lub towarów, z których regularnie dokonuje sprzedaży na rachunek lub w imieniu tego przedsiębiorstwa.

6. Makler, generalny przedstawiciel, lub inny przedstawiciel o faktycznie niezależnym charakterze, który jedynie pośredniczy między przedsiębiorstwem Umawiającego się Państwa a ewentualnym klientem w drugim Umawiającym się Państwie, nie będzie uważany za zakład w tym drugim Umawiającym się Państwie pod warunkiem, że działa w ramach swej zwykłej działalności. Jednakże, jeżeli działalność takiego przedstawiciela jest wykonywana wyłącznie lub prawie wyłącznie na rzecz tego przedsiębiorstwa, nie będzie on uważany za przedstawiciela o niezależnym charakterze w rozumieniu niniejszego ustępu.
7. Fakt, że spółka mająca siedzibę w Umawiającym się Państwie kontroluje lub jest kontrolowana przez spółkę, która ma siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, albo która prowadzi działalność w tym drugim Państwie (przez posiadany tam zakład albo w inny sposób), nie wystarcza aby jakkolwiek z tych spółek uważać za zakład drugiej spółki.

ARTYKUŁ 6

DOCHODY Z NIERUCHOMOŚCI

1. Dochód osiągany przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie z majątku nieruchomego (włączając dochód z eksploatacji gospodarstwa rolnego lub leśnego) położonego w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Państwie.
2. Określenie "majątek nieruchomy" posiada takie znaczenie jakie przyjmuje się według prawa tego Państwa, w którym majątek ten jest położony. Określenie to obejmuje w każdym przypadku mienie należące do majątku nieruchomego, żywy i martwy inwentarz gospodarstw rolnych i leśnych, prawa do których zastosowanie mają przepisy prawa powszechnego dotyczące własności ziemi, budynki, prawa użytkowania majątku nieruchomego, jak również prawa do zmiennych lub stałych świadczeń z tytułu eksploatacji

lub prawa do eksploatacji pokładów mineralnych, źródeł i innych zasobów naturalnych; statki, barki pojazdy drogowe oraz statki powietrzne nie stanowią majątku nieruchomości.

3. Postanowienia ustępu 1 stosuje się do dochodu pochodzącego z bezpośredniego użytkowania, najmu, jak również każdego innego rodzaju użytkowania majątku nieruchomości.
4. Postanowienia ustępów 1 i 3 stosuje się również do dochodu z majątku nieruchomości przedsiębiorstwa i do dochodu z majątku nieruchomości, który służy do wykonywania wolnego zawodu.

ARTYKUŁ 7

ZYSKI PRZEDSIĘBIORSTW

1. Zyski przedsiębiorstwa Umawiającego się Państwa będą podlegać opodatkowaniu tylko w tym Państwie, chyba że przedsiębiorstwo prowadzi działalność w drugim Umawiającym się Państwie przez położony tam zakład. Jeżeli przedsiębiorstwo wykonuje działalność w ten sposób, zyski przedsiębiorstwa mogą być opodatkowane w drugim Państwie, jednak tylko w takiej mierze, w jakiej mogą być przypisane temu zakładowi.
2. Z zastrzeżeniem postanowień ustępu 3, jeżeli przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa wykonuje działalność w drugim Umawiającym się Państwie przez położony tam zakład, to w każdym Umawiającym się Państwie należy przypisać temu zakładowi takie zyski, które mógłby on osiągnąć, gdyby wykonywał taką samą lub podobną działalność w takich samych lub podobnych warunkach jako samodzielne przedsiębiorstwo i był całkowicie niezależny w stosunkach z przedsiębiorstwem, którego jest zakładem.
3. Przy ustalaniu zysków zakładu dopuszcza się potrącenie nakładów ponoszonych dla tego zakładu włącznie z kosztami zarządzania i ogólnymi kosztami administracyjnymi niezależnie od

tego, czy powstały w tym Państwie, w którym leży zakład, czy gdzie indziej. Postanowienie to stosuje się niezależnie od ograniczeń przewidzianych w wewnętrznych ustawodawstwach.

4. Jeżeli w Umawiającym się Państwie istnieje zwyczaj ustalania zysków zakładu przez podział całkowitych zysków przedsiębiorstwa na jego poszczególne części, żadne postanowienie niniejszego Artykułu nie wyklucza ustalenia przez to Umawiające się Państwo zysku do opodatkowania według zwykle stosowanego podziału, sposób stosowanego podziału zysku musi jednak być taki, żeby wynik był zgodny z zasadami zawartymi w niniejszym artykule.
5. Nie można przypisać zakładowi zysku tylko z tytułu samego zakupu dóbr lub towarów przez ten zakład dla przedsiębiorstwa.
6. Przy stosowaniu poprzednich ustępów ustalanie zysków zakładu powinno być dokonywane każdego roku w ten sam sposób, chyba że istnieją uzasadnione powody, aby postąpić inaczej.
7. Jeżeli w zyskach mieszczą się dochody, które zostały odrębnie uregulowane w innych artykułach niniejszej Umowy, postanowienia tych innych artykułów nie będą naruszane przez postanowienia niniejszego artykułu.

ARTYKUŁ 8

TRANSPORT MIĘDZYNARODOWY

1. Zyski pochodzące z eksploatacji w komunikacji międzynarodowej statków lub statków powietrznych, mogą podlegać opodatkowaniu tylko w tym Państwie, w którym znajduje się siedziba faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.
2. Zyski osiągnane z eksploatacji barek w transporcie śródlądowym podlegają opodatkowaniu tylko w Umawiającym się Państwie, w

którym znajduje się siedziba faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.

3. Jeżeli miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa zajmującego się transportem morskim lub przedsiębiorstwa zajmującego się transportem na wodach śródlądowych znajduje się na pokładzie statku lub barki, uważa się, że znajduje się ono w tym Państwie, w którym znajduje się port macierzysty statku lub barki, a jeżeli statek lub barka nie ma portu macierzystego, w Umawiającym się Państwie, w którym osoba eksploatująca statek lub barkę ma miejsce zamieszkania lub siedzibę.
4. Zyski pochodzące z eksploatacji pojazdów drogowych w komunikacji międzynarodowej mogą podlegać opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się siedziba faktycznego zarządu przedsiębiorstwa, chyba że przedsiębiorstwo wykonuje działalność, o której mowa w niniejszym ustępie, w drugim Umawiającym się Państwie za pośrednictwem zakładu położonego w tym Państwie. Jeżeli przedsiębiorstwo wykonuje działalność w ten sposób, wtedy stosuje się postanowienia Artykułu 7.
5. Postanowienia ustępów od 1 do 4 dotyczą również:
 - a) zysków pochodzących z eksploatacji wydzierżawionych statków, barek, statków powietrznych lub pojazdów drogowych w komunikacji międzynarodowej;
 - b) zysków pochodzących z eksploatacji w komunikacji międzynarodowej następującego sprzętu:
 - 1) kontenerów w transporcie morskim, drogowym oraz lotniczym;
 - 2) barek używanych w systemie LASH (lighters-*aboard*-ship system); lub
 - 3) każdego innego urządzenia pozostającego w związku z przewozem statkami, barkami, statkami powietrznymi lub pojazdami drogowymi niezależnie od tego czy taki sprzęt stanowi własność przedsiębiorstwa czy został wzięty w

dzierżawę przez przedsiębiorstwo;

- c) zysków pochodzących z uczestnictwa w umowie poolowej, we wspólnym przedsiębiorstwie lub w międzynarodowym związku eksploatacyjnym;
- d) odsetek od depozytów i kaucji powstałych bezpośrednio w związku z eksploatacją statków, barek, pojazdów drogowych lub statków powietrznych w komunikacji międzynarodowej pod warunkiem, że odsetki te powstają jako efekt uboczny tej eksploatacji.

ARTYKUŁ 9

PRZEDSIĘBIORSTWA POWIĄZANE

1. Jeżeli:

- a) przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa bierze udział bezpośrednio lub pośrednio w zarządzaniu, kontroli lub w majątku przedsiębiorstwa drugiego Umawiającego się Państwa, albo
- b) te same osoby bezpośrednio lub pośrednio biorą udział w zarządzaniu, kontroli lub majątku przedsiębiorstwa Umawiającego się Państwa i przedsiębiorstwa drugiego Umawiającego się Państwa

i w jednym i w drugim przypadku między dwoma przedsiębiorstwami w zakresie ich stosunków handlowych lub finansowych, zostaną umówione lub narzucone warunki, które różnią się od warunków, które by ustaliły między sobą niezależne przedsiębiorstwa, wówczas zyski, które osiągałoby jedno z przedsiębiorstw bez tych warunków, ale z powodu tych warunków ich nie osiągnęło, mogą być uznane za zyski tego przedsiębiorstwa i odpowiednio opodatkowane.

2. Jeżeli jedno z Umawiających się państw włącza do zysków przedsiębiorstwa tego Państwa oraz odpowiednio opodatkowuje zyski, od których przedsiębiorstwo drugiego Umawiającego się Państwa zostało opodatkowane w tym drugim Państwie, a zyski w ten sposób włączone są zyskami, które narosłyby na rzecz przedsiębiorstwa pierwszego wymienionego Państwa, jesliby warunki uzgodnione między tymi dwoma przedsiębiorstwami były warunkami, które byłyby uzgodnione między niezależnymi przedsiębiorstwami, wtedy to drugie Państwo dokona odpowiedniej korekty kwoty podatku wymierzonego od tych zysków w tym drugim Państwie. Przy ustalaniu takiej korekty będą odpowiednio uwzględniane inne postanowienia niniejszej Umowy, a właściwe władze Umawiających się Państw będą porozumiewać się ze sobą jeśli bę zie to konieczne.

ARTYKUŁ 10

DYWIDENDY

1. Dywidendy wypłacane przez spółkę mającą siedzibę w Umawiającym się Państwie osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Umawiającym się Państwie.
2. Dywidendy te mogą być jednak opodatkowane także w Umawiającym się Państwie i według prawa tego Państwa, w którym spół a wypłacająca ma swoją siedzibę, ale jeżeli odbiorca dywidend jest ich właścicielem, to podatek ten nie może przekroczyć 5 procent kwoty dywidend brutto.
3. Bez względu na postanowienia ustępów 1 i 2 dywidendy wypłacane przez spółkę mającą siedzibę w jednym z Umawiających się Państw nie będą opodatkowane jeśli właścicielem dywidend jest Rząd lub instytucja rządowa któregokolwiek Umawiającego się Państwa.

4. Postanowienia ustępów 2 i 3 nie naruszają opodatkowania spółki w odniesieniu do zysków, z których dywidendy są wypłacane, z uwzględnieniem prawa o inwestycjach zagranicznych.
5. Użyte w tym artykule określenie "dywidendy" oznacza dochód z akcji, akcji gratisowych lub prawa do pobierania korzyści, akcji w kopalnictwie, akcji członków założycieli lub innych praw, z wyjątkiem wierzytelności, do udziału w zyskach, jak również dochody z innych praw spółki, które według prawa Państwa, w którym spółka wypłacająca dywidendy ma siedzibę, są pod względem podatkowym traktowane jak dochody z akcji.
6. Postanowień ustępów 1 i 2 nie stosuje się jeżeli właściciel dywidend, mający miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie wykonuje w drugim Państwie, w którym znajduje się siedziba spółki płacącej dywidendy, działalność zarobkową przez zakład położony w tym Państwie bądź wykonuje w tym drugim Państwie wolny zawód w oparciu o stałą placówkę, która jest w nim położona i gdy udział, z tytułu którego wypłaca się dywidendy, faktycznie wiąże się z działalnością takiego zakładu lub stałej placówki. W takim przypadku w zależności od konkretnej sytuacji stosuje się postanowienia artykułu 7 lub artykułu 14.
7. Jeżeli spółka, której siedziba znajduje się w Umawiającym się Państwie, osiąga zyski albo dochody z drugiego Umawiającego się Państwa, wówczas to drugie Państwo nie może ani obciążać podatkiem dywidend wypłacanych przez tę spółkę, z wyjątkiem przypadku, gdy takie dywidendy są wypłacane osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w tym drugim Państwie, lub przypadku, gdy udział, z tytułu którego dywidendy są wypłacane, faktycznie wiąże się z działalnością zakładu lub stałej placówki położonej w drugim Państwie, ani też obciążać nie wydzielonych zysków spółki podatkiem od nie wydzielonych zysków, nawet kiedy wypłacone dywidendy lub nie wydzielone zyski całkowicie lub częściowo pochodzą z zysków albo dochodów osiągniętych w drugim Państwie.

ARTYKUŁ 11

ODSETKI

1. Odsetki, które powstają w Umawiającym się Państwie i wypłacane są osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Państwie.
2. Jednakże odsetki, o których mowa w ustępie 1 niniejszego artykułu, mogą być także opodatkowane w Umawiającym się Państwie, w którym powstają i zgodnie z ustawodawstwem tego Państwa, ale jeżeli odbiorca odsetek jest ich właścicielem, podatek w ten sposób ustalony nie może przekroczyć 5 procent kwoty brutto tych odsetek.
3. Niezależnie od postanowień ustępu 2 odsetki powstałe w Umawiającym się Państwie i wypłacane na rzecz rządu drugiego Umawiającego się Państwa, w tym na rzecz jego jednostek terytorialnych, jego Banku Centralnego lub jakiegokolwiek instytucji finansowej kontrolowanej przez ten rząd lub odsetki uzyskane od pożyczek gwarantowanych przez dany rząd będą zwolnione od opodatkowania w pierwszym Państwie.
4. Użyte w tym artykule określenie "odsetki" oznacza dochody z wszelkiego rodzaju roszczeń wynikających z długów, zarówno zabezpieczonych jak i nie zabezpieczonych prawem zastawu hipotecznego lub prawem uczestnictwa w zyskach dłużnika, a w szczególności dochody z pożyczek publicznych oraz dochody z obligacji lub skryptów dłużnych, w tym premie i nagrody związane z takimi pożyczkami publicznymi, obligacjami lub skryptami dłużnymi.. Opłaty karne z tytułu opóźnionej zapłaty nie będą uważane za odsetki w rozumieniu niniejszego artykułu.
5. Postanowień ustępu 1 i 2 nie stosuje się, jeżeli właściciel

odsetek mający miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie wykonuje w drugim Państwie, w którym powstają odsetki, działalność zarobkową przy pomocy zakładu położonego w tym Państwie, bądź wykonuje wolny zawód w oparciu o stałą placówkę, która jest w nim położona i jeżeli wierzytelność, z tytułu której są płacone odsetki, jest faktycznie związana z takim zakładem lub taką stałą placówką. W takim przypadku stosuje się odpowiednio, w zależności od konkretnej sytuacji postanowienia artykułu 7 lub artykułu 14.

6. Uważa się, że odsetki powstają w Umawiającym się Państwie, gdy płatnikiem jest to Państwo, jego jednostka terytorialna, władza lokalna lub osoba mająca w tym Państwie miejsce zamieszkania lub siedzibę. Jeżeli jednak osoba wypłacająca odsetki, bez względu na to, czy ma ona miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, posiada w Umawiającym się Państwie zakład lub stałą placówkę w związku z działalnością których powstało zadłużenie, z tytułu którego są wypłacane odsetki i zapłata tych odsetek jest pokrywana przez ten zakład lub stałą placówkę, wówczas uważa się, że odsetki takie powstają w Państwie, w którym położony jest zakład lub stała placówka.

7. Jeżeli między dłużnikiem, a właścicielem odsetek lub między nimi obydwoma z osobą trzecią istnieją szczególne stosunki i dlatego odsetki, mające związek z roszczeniem wynikającym z długu z tytułu którego są wypłacane, przekraczają kwotę, którą dłużnik i właściciel odsetek uzgodniliby bez tych stosunków, wówczas postanowienia tego artykułu stosuje się tylko do tej ostatniej wymienionej kwoty. W tym przypadku nadwyżka ponad tę kwotę podlega opodatkowaniu według prawa każdego Umawiającego się Państwa i przy uwzględnieniu innych postanowień niniejszej Umowy.

ARTYKUŁ 12

NALEŻNOŚCI LICENCYJNE

1. Należności licencyjne powstające w Umawiającym się Państwie, wypłacane osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, podlegają opodatkowaniu w tym drugim Państwie.
2. Jednakże takie należności licencyjne mogą być także opodatkowane w tym Umawiającym się Państwie, w którym powstają i zgodnie z prawem tego Państwa, lecz gdy odbiorca tych należności jest ich właścicielem, podatek ustalony w ten sposób nie może przekroczyć 5 procent kwoty brutto należności licencyjnych.
3. Określenie "należności licencyjne", użyte w niniejszym artykule, oznacza wszelkiego rodzaju należności uzyskiwane z tytułu użytkowania lub prawa do użytkowania każdego prawa autorskiego do dzieła literackiego, artystycznego lub naukowego, włącznie z filmami dla kin, patentu, znaku towarowego, wzoru lub modelu, planu, tajemnicy technologii lub procesu produkcyjnego, jak również za użytkowanie lub prawo do użytkowania urządzenia przemysłowego, handlowego lub naukowego lub za informacje związane z doświadczeniem zdobytym w dziedzinie przemysłowej, handlowej i naukowej, z wyłączeniem jednakże opłat związanych z eksploatacją kopalni i kamieniołomów lub z wydobyciem surowców naturalnych.
4. Postanowienia ustępów 1 i 2 nie mają zastosowania, jeżeli właściciel należności licencyjnych mający miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie wykonuje w drugim Umawiającym się Państwie, z którego pochodzą należności licencyjne, działalność zarobkową przez zakład w nim położony, bądź wolny zawód za pomocą tam położonej stałej placówki, a prawa lub majątek, z tytułu których wypłacane są należności licencyjne wiążą się bezpośrednio z działalnością takiego

zakładu lub stałej placówki. W takim przypadku stosuje się odpowiednio, w zależności od konkretnej sytuacji, postanowienia artykułu 7 lub artykułu 14.

5. Uważa się, że należności licencyjne powstają w Umawiającym się Państwie, gdy płatnikiem jest to Państwo jego jednostka terytorialna, władza lokalna albo osoba mająca w tym Państwie miejsce zamieszkania lub siedzibę. Jeżeli jednak osoba wypłacająca należności licencyjne bez względu na to, czy ma ona w Umawiającym się Państwie miejsce zamieszkania lub siedzibę, posiada w Umawiającym się Państwie zakład lub stałą placówkę, w związku z działalnością których powstał obowiązek zapłaty tych należności licencyjnych i zakład lub stała placówka pokrywają te należności, to uważa się, że należności licencyjne powstają w Państwie, w którym położony jest ten zakład lub ta stała placówka.

6. Jeżeli między płatnikiem a właścicielem należności licencyjnych lub między nimi obydwojema a osobą trzecią istnieją szczególne stosunki i dlatego zapłacone opłaty licencyjne mające związek z użytkowaniem, prawem lub informacją, za które są płacone przekraczają kwotę, którą płatnik i właściciel należności licencyjnych uzgodniliby bez tych stosunków, to postanowienia niniejszego artykułu stosuje się tylko do tej ostatnio wymienionej kwoty. W tym przypadku nadwyżka ponad tę kwotę podlega opodatkowaniu zgodnie z prawem każdego Umawiającego się Państwa i z uwzględnieniem innych postanowień niniejszej Umowy.

ARTYKUŁ 13

ZYSKI ZE SPRZEDAŻY MAJĄTKU

1. Zyski osiągnięte przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie z przeniesienia własności majątku nieruchomego, określonego w Artykule 6 ust.2, a

położonego w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym Umawiającym się Państwie, w którym majątek jest położony.

2. Zyski z przeniesienia tytułu własności majątku ruchomego stanowiącego część majątku zakładu, który przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa posiada w drugim Umawiającym się Państwie, albo z przeniesienia własności majątku ruchomego należącego do stałej placówki, którą osoba zamieszkała w Umawiającym się Państwie dysponuje w drugim Umawiającym się Państwie dla wykonywania wolnego zawodu, łącznie z zyskami, które zostaną uzyskane przy przeniesieniu własności takiego zakładu (odrębnie albo razem z całym przedsiębiorstwem) lub takiej stałej placówki, mogą być opodatkowane w tym drugim Państwie.
3. Zyski osiągnięte z przeniesienia własności statków, barek, pojazdów drogowych lub statków powietrznych eksploatowanych w komunikacji międzynarodowej lub majątku ruchomego związanego z eksploatacją takich statków, barek, pojazdów drogowych lub statków powietrznych, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.
4. Zyski z przeniesienia własności jakiegokolwiek majątku innego niż wymienione w ustępach 1, 2 i 3 podlegają opodatkowaniu tylko w tym Państwie, w którym przenoszący własność ma miejsce zamieszkania lub siedzibę.

ARTYKUŁ 14

WOLNE ZAWODY

1. Dochód, który osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie osiąga z wykonywania wolnego zawodu albo innej działalności o samodzielnym charakterze podlega opodatkowaniu

tylko w tym Państwie, chyba że osoba ta dysponuje zwykle stałą placówką w drugim Umawiającym się Państwie dla wykonywania swej działalności; jeżeli dysponuje ona taką stałą placówką, wówczas dochód może być opodatkowany w drugim Państwie, jednak tylko w takim zakresie, w jakim może być przypisany tej stałej placówce.

2. Określenie "wolny zawód" obejmuje w szczególności samodzielnie wykonywaną działalność naukową, literacką, artystyczną, wychowawczą lub oświatową, jak również samodzielnie wykonywaną działalność lekarzy, prawników, inżynierów, architektów oraz dentystów i księgowych.

ARTYKUŁ 15

PRACA NAJEMNA

1. Z uwzględnieniem postanowień artykułów 19, 20 i 21 płace, uposażenia i inne podobne wynagrodzenia, które osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie osiąga z pracy najemnej, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Państwie, chyba że praca wykonywana jest w drugim Umawiającym się Państwie. Jeżeli praca jest tam wykonywana, to osiągnięte za nią wynagrodzenie może być opodatkowane w tym drugim Państwie.
2. Bez względu na postanowienia ustępu 1, wynagrodzenia jakie osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie osiąga z pracy najemnej, wykonywanej w drugim Umawiającym się Państwie, podlegają opodatkowaniu tylko w pierwszym Państwie, jeżeli zostaną spełnione następujące warunki:
 - a) odbiorca przebywa w drugim Państwie przez okres lub okresy nie przekraczające łącznie 183 dni w danym roku podatkowym, oraz
 - b) wynagrodzenia są wypłacane przez pracodawcę lub w imieniu pracodawcy, który nie ma miejsca zamieszkania lub siedziby w

drugim Umawiającym się Państwie, oraz

c) wynagrodzenia nie są ponoszone przez zakład lub stałą placówkę, którą pracodawca posiada w drugim Umawiającym się Państwie.

3. Bez względu na poprzednie postanowienia niniejszego artykułu wynagrodzenia uzyskiwane przez osobę z tytułu pracy najemnej wykonywanej na pokładzie statku, barki, pojazdu drogowego lub statku powietrznego eksploatowanego w komunikacji międzynarodowej, mogą podlegać opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.

ARTYKUŁ 16

PROFESOROWIE I PRACOWNICY NAUKOWI

Osoba fizyczna, która przebywa czasowo, w okresie nie przekraczającym trzech lat, w Umawiającym się Państwie wyłącznie w celu nauczania lub prowadzenia prac badawczych w uniwersytecie, szkole pomaturalnej bądź innej podobnej placówce oświatowej, a która ma lub bezpośrednio przed tą wizytą miała stałe miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie, będzie zwolniona od opodatkowania w pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie z tytułu wynagrodzenia za nauczanie lub prowadzenie prac badawczych, w okresie nie przekraczającym trzech lat, licząc od dnia jej pierwszego przyjazdu w tym celu.

ARTYKUŁ 17

STUDENCI I PRAKTYKANCI

1. Student albo praktykant przebywający w Umawiającym się Państwie w celu kształcenia lub odbycia praktyki i który ma lub bezpośrednio przed przybyciem do tego Państwa miał miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie, nie będzie opodatkowany w pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie z tytułu:

- a) płatności dokonanych na jego rzecz w celu pokrycia kosztów utrzymania, kształcenia lub praktyki przez osobę nie mającą miejsca zamieszkania lub siedziby w pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie;
- b) wynagrodzenia za pracę najemną wykonywaną w pierwszym Umawiającym się Państwie, z zastrzeżeniem, że okres wykonywania tej pracy na pełny etat nie przekracza 183 dni w danym roku podatkowym.

2. Osoba fizyczna, która przebywa czasowo w Umawiającym się Państwie w celu kształcenia, studiowania lub odbycia praktyki jako stypendysta organizacji naukowej, oświatowej, religijnej lub charytatywnej lub w ramach programu pomocy technicznej, do którego przystąpiło Umawiające się Państwo, a która ma lub bezpośrednio przed tym pobytem miała stałe miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie, będzie zwolniona od opodatkowania w pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie, od dnia jej przyjazdu w tym celu, przez okres nie przekraczający okresu wypłacania stypendium

ARTYKUŁ 18

ARTYŚCI I SPORTOWCY

1. Bez względu na postanowienia artykułów 14 i 15 dochód uzyskany przez osobę mającą miejsce zamieszkania w Umawiającym

się Państwie, z tytułu działalności artystycznej, na przykład artysty scenicznego, filmowego, radiowego lub telewizyjnego, jak też muzyka lub sportowca, z osobiscie wykonywanej w tym charakterze działalności w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Państwie.

2. Jeżeli dochód mający związek z osobiscie wykonywaną działalnością takiego artysty lub sportowca nie przypada temu artyście lub sportowcowi lecz innej osobie, dochód taki - bez względu na postanowienia artykułów 7, 14 i 15 - może być opodatkowany w tym Umawiającym się Państwie, w którym działalność tego artysty lub sportowca jest wykonywana.

3. Dochód osiągnięty z takiej działalności wykonywanej w ramach umowy lub porozumienia o współpracy kulturalnej zawartego między Umawiającymi się Państwami będzie wzajemnie zwalniany z opodatkowania jeżeli działalność ta jest finansowana przez Rząd Umawiającego się Państwa i nie jest prowadzona w celu zarobkowym.

ARTYKUŁ 19

WYNAGRODZENIA DYREKTORÓW

Wynagrodzenia i inne podobne należności, które osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie otrzymuje z tytułu członkostwa w zarządzie, radzie nadzorczej lub w innym podobnym organie spółki mającej siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie mogą być opodatkowane w tym drugim Państwie.

ARTYKUŁ 20

EMERYTURY I RENTY

1. Z uwzględnieniem postanowień artykułu 21 ustęp 2, renty, emerytury i inne podobne wynagrodzenia wypłacane osobie mającej miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie z tytułu wcześniejszej pracy najemnej, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Państwie.
2. Użyte w niniejszym artykule określenie "emerytury, renty i inne podobne wynagrodzenia" oznacza cyklicznie wypłacane świadczenia z tytułu pracy najemnej wykonywanej przed przejściem na emeryturę lub z tytułu odszkodowania za wypadki i szkody poniesione w związku z wcześniejszą pracą najemną.

ARTYKUŁ 21

PRACOWNICY PAŃSTWOWI

- 1.a) Wynagrodzenie, inne niż renta lub emerytura, wypłacane przez Umawiające się Państwo, jego jednostkę terytorialną lub władzę lokalną osobie fizycznej z tytułu funkcji wykonywanych na rzecz tego Państwa, jego jednostki terytorialnej lub władzy lokalnej, podlega opodatkowaniu tylko w tym Państwie.
- b) Jednakże wynagrodzenie takie może podlegać opodatkowaniu tylko w drugim Umawiającym się Państwie, jeżeli funkcje te są wykonywane w tym Państwie, a osoba otrzymująca takie wynagrodzenie ma miejsce zamieszkania w tym drugim Państwie oraz osoba ta:
 - 1) jest obywatelem tego Państwa, lub

- 2) nie stała się osobą mającą miejsce zamieszkania w tym Państwie wyłącznie dla celów świadczenia tych usług.
- 2.a) Jakakolwiek renta lub emerytura wypłacana przez Umawiające się Państwo, jego jednostkę terytorialną lub władzę lokalną albo z funduszy utworzonych przez to Państwo, jego jednostkę terytorialną lub władzę lokalną, osobie fizycznej z tytułu funkcji wykonywanych na rzecz tego Państwa, jego jednostki terytorialnej lub władzy lokalnej, podlega opodatkowaniu tylko w tym Państwie.
- b) Jednakże taka renta lub emerytura podlega opodatkowaniu tylko w drugim Umawiającym się Państwie, jeżeli osoba ją otrzymująca jest obywatelem tego Państwa i posiada w nim miejsce zamieszkania.
3. Postanowienia artykułów 15, 19 i 20 mają zastosowanie do wynagrodzeń, rent i emerytur mających związek z funkcjami wykonywanymi w związku z działalnością handlową Umawiającego się Państwa, jego jednostki terytorialnej lub władzy lokalnej.

ARTYKUŁ 22

INNE DOCHODY

1. Części dochodu osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, bez względu na to skąd one pochodzą, a które nie zostały wymienione w poprzednich artykułach niniejszej Umowy, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Państwie.
2. Postanowienia ustępu 1 nie mają zastosowania do dochodów nie będących dochodami z majątku nieruchomego określonego w artykule 6 ustęp 2, jeżeli osoba uzyskująca takie dochody, posiadająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie,

wykonuje w drugim Umawiającym się Państwie działalność zarobkową przez zakład w nim położony lub wykonuje w tym drugim Państwie wolny zawód w oparciu o stałą placówkę w nim położoną i gdy prawa lub dobra z tytułu których wypłacany jest dochód są faktycznie związane z działalnością takiego zakładu lub stałej placówki. W takim przypadku, w zależności od konkretnej sytuacji, stosuje się odpowiednio postanowienia artykułu 7 lub artykułu 14.

ARTYKUŁ 23

MAJĄTEK

1. Majątek nieruchomy określony w artykule 6, który jest własnością osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, a położony w drugim Umawiającym się Państwie, może być opodatkowany w tym Umawiającym się Państwie, w którym jest położony
2. Majątek ruchomy, stanowiący część majątku zakładu, który przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa posiada w drugim Umawiającym się Państwie lub majątek ruchomy należący do stałej placówki, którą osoba, mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie, dysponuje w drugim Umawiającym się Państwie dla celów wykonywania wolnego zawodu, może być opodatkowany w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się zakład lub stała placówka.
3. Majątek, który stanowią statki, barki, pojazdy drogowe oraz statki powietrzne, eksploatowane w komunikacji międzynarodowej jak również majątek ruchomy służący do eksploatacji takich statków, barek, pojazdów drogowych lub statków powietrznych może podlegać opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się

Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.

4. Wszelkie inne części majątku osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie mogą być opodatkowane tylko w tym Państwie.

ARTYKUŁ 24

UNIKANIE PODWÓJNEGO OPODATKOWANIA

1. W przypadku osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w Polsce, podwójnego opodatkowania unikać się będzie w sposób następujący:

- a) Jeżeli osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Polsce osiąga dochód lub posiada majątek, który zgodnie z postanowieniami niniejszej Umowy może być opodatkowany w Zjednoczonych Emiratach Arabskich, wówczas Polska zwolni, z uwzględnieniem postanowień punktu b) taki dochód lub majątek od opodatkowania, lecz może przy obliczaniu kwoty podatku od pozostałego dochodu lub majątku tej osoby, zastosować stawkę podatkową, która byłaby zastosowana, gdyby dochód zwolniony od opodatkowania w powyższy sposób nie był tak właśnie zwolniony z opodatkowania.

- b) Jeżeli osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Polsce osiąga część dochodu, który - zgodnie z postanowieniami artykułów 10, 11 i 12, może być opodatkowany Zjednoczonych Emiratach Arabskich, wówczas Polska zezwoli na potrącenie od podatku od dochodu tej osoby kwoty równej podatkowi dochodowemu zapłaconemu w Zjednoczonych Emiratach Arabskich. Jednakże takie potrącenie nie może przekroczyć tej części podatku, jaka została obliczona przed dokonaniem potrącenia i która odpowiada tej części dochodu, który może

być opodatkowany w Zjednoczonych Emiratach Arabskich

2. W przypadku osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w Zjednoczonych Emiratach Arabskich, podwójnego opodatkowania unikać się będzie w sposób wynikający z ustawodawstwa Zjednoczonych Emiratów Arabskich, z zachowaniem ogólnych zasad unikania podwójnego opodatkowania.

ARTYKUŁ 25

RÓWNE TRAKTOWANIE

1. Obywatele Umawiającego się Państwa nie mogą być poddani w drugim Umawiającym się Państwie ani opodatkowaniu, ani związanym z nim obowiązkom, które są inne lub bardziej uciążliwe niż opodatkowanie i związane z nim obowiązki, którym są lub mogą być poddani w tych samych okolicznościach obywatele tego drugiego Państwa.
2. Pobór podatków od zakładu lub ulgi w opodatkowaniu zakładu, który przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa posiada w drugim Umawiającym się Państwie, nie mogą być w tym drugim Państwie mniej korzystne niż stosowane w odniesieniu do przedsiębiorstw tego drugiego Państwa prowadzących taką samą działalność w takich samych okolicznościach i tymi samymi metodami.
3. a) Postanowienia niniejszego artykułu nie mogą być rozumiane jako zobowiązujące Umawiające się Państwo do udzielania osobom mającym miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie jakichkolwiek osobistych zwolnień, ulg i obniżek, dla celów podatkowych, z uwagi na stan cywilny i rodzinny, których udziela osobom mającym miejsce zamieszkania na jego terytorium.

b) Żadne z postanowień niniejszego artykułu nie będzie rozumiane jako zobowiązujące Umawiające się Państwo do

rozciągnięcia na osoby mające miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie korzystnego traktowania, przywilejów lub preferencji, które mogą być przyznane jakimukolwiek państwu trzeciemu lub osobom mającym w nim miejsce zamieszkania lub siedzibę w ramach unii celnej lub gospodarczej, stowarzyszenia wolnego handlu lub w ramach regionalnych porozumień dotyczących w całości lub w znacznej części opodatkowania, których pierwsze wymienione Umawiające się Państwo może być stroną zgodnie z praktyką tego Państwa.

4. Przedsiębiorstwa Umawiającego się Państwa, których kapitał należy w całości lub częściowo lub jest kontrolowany bezpośrednio lub pośrednio przez jedną lub więcej osób mających miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie nie mogą być w pierwszym Umawiającym się Państwie podane ani opodatkowaniu, ani związanym z nim obowiązkom, które są inne lub bardziej uciążliwe aniżeli opodatkowanie i związane z nim obowiązki, którym są lub mogą być poddane podobne przedsiębiorstwa pierwszego wymienionego Państwa.
5. Użyte w niniejszym artykule określenie "opodatkowanie" oznacza wszelkiego rodzaju podatki, które są przedmiotem niniejszej Umowy.

ARTYKUŁ 26

PROCEDURA WZAJEMNEGO POROZUMIEWANIA SIĘ

1. Jeżeli osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie jest zdania, że czynności jednego lub obu Umawiających się Państw wprowadziły lub wprowadzą dla niej opodatkowanie, które jest niezgodne z postanowieniami niniejszej Umowy, wówczas może ona niezależnie od środków odwoławczych przewidzianych w prawie wewnętrznym tych Państw, przedstawić właściwej władzy tego Państwa, w którym ma ona miejsce

zamieszkania lub siedzibę, swoją sprawę na piśmie zawierającym uzasadnienie zmiany opodatkowania. Rozpatrzeniu podlegają tylko sprawy przedstawione w ciągu trzech lat, licząc od pierwszego urzędowego zawiadomienia o czynności pociągającej za sobą opodatkowanie, które jest niezgodne z postanowieniami niniejszej Umowy.

2. Właściwa władza, jeżeli uzna zarzut za uzasadniony, ale nie może sama spowodować zadowalającego rozwiązania, podejmie starania, aby przypadek ten uregulować w drodze wzajemnego porozumienia z właściwą władzą drugiego Umawiającego się Państwa tak, ażeby zapobiec opodatkowaniu niezgodnemu z niniejszą Umową.
3. Właściwe władze Umawiających się Państw będą czynić starania, aby w drodze wzajemnego porozumienia usuwać trudności lub wątpliwości, które mogą powstawać przy interpretacji lub stosowaniu Umowy. Mogą one również konsultować się wzajemnie, w jaki sposób można zapobiec podwójnemu opodatkowaniu w przypadkach, które nie są uregulowane w niniejszej Umowie.
4. Właściwe władze Umawiających się Państw będą w razie konieczności porozumiewać się ze sobą bezpośrednio przy stosowaniu niniejszej Umowy w celu osiągnięcia porozumienia w sprawach objętych postanowieniami poprzednich ustępów.

ARTYKUŁ 27

WYMIANA INFORMACJI

1. Właściwe władze Umawiających się Państw będą wymieniały informacje, konieczne do stosowania postanowień niniejszej Umowy. Wszelkie informacje uzyskane w ten sposób przez Umawiające się Państwo będą stanowiły tajemnicę na takiej samej zasadzie, jak informacje uzyskane przy zastosowaniu ustawodawstwa wewnętrznego tego Państwa i będą udzielane tylko osobom i władzom (w tym sądowym albo organom administracyjnym)

zajmującym się ustalaniem, poborem albo ściąganiem podatków, których dotyczy Umowa lub organom rozpatrującym środki odwoławcze w sprawach tych podatków. Wyżej wymienione osoby lub władze będą wykorzystywać informacje tylko dla tych celów. Mogą one udostępnić te informacje w postępowaniu sądowym lub do wydawania orzeczeń.

2. Postanowienia ustępu 1 nie mogą być w żadnym przypadku interpretowane tak, jak gdyby zobowiązywały jedno z Umawiających się Państw do:

- a) stosowania środków administracyjnych, które nie są zgodne z ustawodawstwem lub praktyką administracyjną tego lub drugiego Umawiającego się Państwa;
- b) udzielania informacji, których uzyskanie nie byłoby możliwe na podstawie własnego ustawodawstwa albo w ramach normalnej praktyki administracyjnej tego lub drugiego Umawiającego się Państwa;
- c) udzielania informacji, które ujawniłyby tajemnicę handlową, gospodarczą, przemysłową lub zawodową albo tryb działalności przedsiębiorstw lub informacji, których udzielanie byłoby sprzeczne z polityką publiczną lub porządkiem publicznym.

ARTYKUŁ 28

PRACOWNICY DYPLOMATYCZNI I KONSULARNI

Postanowienia niniejszej Umowy nie naruszają przywilejów podatkowych przysługujących pracownikom dyplomatycznym lub konsularnym na podstawie ogólnych zasad prawa międzynarodowego lub postanowień umów szczególnych.

ARTYKUŁ 29

WEJŚCIE W ŻYCIE

1. Rządy Umawiających się Państw przekażą sobie wzajemnie noty o tym, że wewnętrzne wymogi prawne niezbędne do wejścia w życie niniejszej Umowy zostały spełnione.
2. Niniejsza Umowa wejdzie w życie trzydzieści dni od daty późniejszej noty, o której mowa w ustępie 1 niniejszego artykułu i jej postanowienia będą miały zastosowanie:

a) w odniesieniu do podatków pobieranych u źródła, oraz podatków od zysków ze sprzedaży majątku osiągniętych przez osoby nie mające miejsca zamieszkania lub siedziby w Umawiającym się Państwie, do dochodów oraz zysków ze sprzedaży majątku uzyskanych dnia 1 stycznia lub po tym dniu w roku kalendarzowym następującym bezpośrednio po roku, w którym niniejsza Umowa wejdzie w życie;

b) w odniesieniu do innych podatków, do dochodów osiągniętych w każdym roku podatkowym rozpoczynającym się dnia 1 stycznia lub po tym dniu w roku kalendarzowym, następującym bezpośrednio po roku, w którym Umowa weszła w życie.

ARTYKUŁ 30

WYPOWIEDZENIE

Niniejsza Umowa pozostaje w mocy chyba że jedno z Umawiających się Państw przesyła drogą dyplomatyczną pisemną notyfikację o wypowiedzeniu; taka pisemna notyfikacja powinna zostać przekazana nie później niż 30 czerwca w każdym roku kalendarzowym rozpoczynającym się po upływie dziesięciu lat od

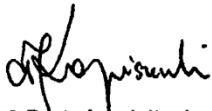
notyfikację o wypowiedzeniu,

b) w odniesieniu do innych podatków , do dochodów osiągniętych w każdym roku podatkowym rozpoczynającym się dnia 1 stycznia lub po tym dniu w roku kalendarzowym, następującym bezpośrednio po roku, w którym przekazano notyfikację o wypowiedzeniu.

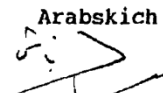
Na dowód czego niżej podpisani, należycie upoważnieni przez swoje odpowiednie Rządy podpisałi niniejszą Umowę.

Sporządzono w dwóch egzemplarzach w *Abu Zabi* dnia *31 stycznia* tysiąc dziewięćset dziewięćdziesiątego trzeciego roku, odpowiadającego *8 dniowi Shaban 1413 H.* , w językach polskim, arabskim i angielskim, przy czym wszystkie teksty są jednakowo autentyczne. W przypadku rozbieżności przy interpretacji niniejszej Umowy tekst angielski będzie rozstrzygający.

Z upoważnienia
Rządu
Rzeczypospolitej Polskiej


J.E. Andrzej Kapiszewski
Charge d'Affaires
Rzeczypospolitej Polskiej w Abu Zabi

Z upoważnienia
Rządu
Zjednoczonych Emiratów
Arabskich


J.E. Dr. Mohamed Khalafan Bin Kharbash
Podsekretarz Stanu
d/s Dochodów i Budżetu

PROTOKÓŁ

Przy podpisaniu w dniu dzisiejszym Umowy między Rządem Rzeczypospolitej Polskiej a Rządem Zjednoczonych Emiratów Arabskich w sprawie unikania podwójnego opodatkowania i zapobiegania uchylaniu się od opodatkowania w zakresie podatków od dochodu i majątku niżej podpisani uzgodnili następujące postanowienia, które stanowią integralną część tej Umowy:

1. Zadne z postanowień niniejszej Umowy nie narusza prawa Rządu, jednostek terytorialnych lub władz lokalnych Zjednoczonych Emiratów Arabskich do stosowania wewnętrznego ustawodawstwa w odniesieniu do opodatkowania dochodu osiągniętego z ropy naftowej i surowców naturalnych. Działalność w tym zakresie podlega opodatkowaniu według prawa Zjednoczonych Emiratów Arabskich.
2. Z zachowaniem postanowień niniejszej Umowy i zgodnie z ustawodawstwem Umawiającego się Państwa, właściwa władza Umawiającego się Państwa rozpatrzy z sympatią wystąpienie osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, dotyczące innych ulg i zwolnień podatkowych związanych z dochodem osiągniętym z inwestycji dokonanych na terytorium pierwszego wymienionego Umawiającego się Państwa.

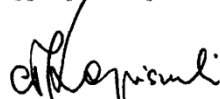
Na dowód czego niżej podpisani, należycie upoważnieni przez swoje odpowiednie Rządy, podpisali niniejszy Protokół.

Sporządzono w dwóch egzemplarzach w Abu Zabi dnia 31 stycznia tysiąc dziewięćset dziewięćdziesiątego trzeciego roku, odpowiadającego 8 dniowi Shaban 1413 H. , w językach polskim, arabskim, i angielskim przy czym wszystkie teksty są jednakowo autentyczne. W przypadku rozbieżności przy interpretacji niniejszego Protokołu tekst angielski będzie rozstrzygający.

Z upoważnienia

Rządu

Rzeczypospolitej Polskiej

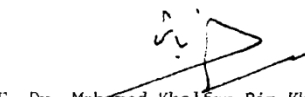


J.E. Andrzej Kapiszewski
Charge d'Affaires a.i.
Rzeczypospolitej Polskiej w Abu Zabi

Z upoważnienia

Rządu

Zjednoczonych Emiratów Arabskich



J.E. Dr. Mohamed Khalfan Bin Kharbash
Podsekretarz Stanu
d/s Dochodów i Budżetu

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE POLOGNE ET
LE GOUVERNEMENT DES ÉMIRATS ARABES UNIS EN VUE D'ÉVITER LES
DOUBLES IMPOSITIONS ET DE PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE EN
MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU ET SUR LA FORTUNE

Le Gouvernement de la République de Pologne et le Gouvernement des Émirats arabes unis, désireux de promouvoir et de renforcer les relations économiques en concluant un Accord tendant à éviter les doubles impositions et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune, sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Personnes visées

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont des résidents d'un État contractant ou des deux États contractants.

Article 2. Impôts visés

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu et sur la fortune prélevés pour le compte d'un État contractant, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités locales ou par des collectivités territoriales administratives, quelle que soit la manière dont ils sont perçus.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu et sur la fortune les impôts prélevés sur le revenu total, sur la fortune totale, ou sur des éléments du revenu ou de la fortune, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers, ainsi que les impôts sur les plus-values en capital.

3. Les impôts actuels auxquels s'appliquent le présent Accord sont :

a) dans le cas des Émirats arabes unis :

i) l'impôt sur le revenu ;

ii) l'impôt sur les sociétés ;

(ci-après dénommés « l'impôt des Émirats arabes unis ») ;

b) dans le cas de la Pologne :

i) l'impôt sur le revenu des personnes physiques (podatek dochodowy od osób fizycznych) ;

ii) l'impôt sur les bénéfices des sociétés (podatek dochodowy od osób fizycznych) ;

iii) l'impôt agricole (podatek rolny) ;

(ci-après dénommés « l'impôt polonais »).

4. L'Accord s'applique également aux impôts de nature identique ou fondamentalement analogue qui seraient établis après la date de signature de l'Accord, en sus ou en remplacement des impôts actuels mentionnés au paragraphe 2. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent les modifications significatives apportées à leurs législations fiscales, dans un délai raisonnable après l'entrée en vigueur de ces modifications.

Article 3. DÉfinitions gÉnÉrales

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) les termes « un État contractant » et « l'autre État contractant » désignent, selon le contexte, la République de Pologne ou les Émirats arabes unis ;

b) le terme « Pologne » désigne la République de Pologne et, lorsqu'il est employé dans un sens géographique, il désigne le territoire de la République de Pologne, y compris toute zone située en dehors de ses eaux territoriales dans laquelle, en vertu de sa législation nationale et conformément au droit international, la Pologne peut exercer ses droits souverains sur les fonds marins, leur sous-sol et leurs ressources naturelles ;

c) le terme « Émirats arabes unis », lorsqu'il est utilisé dans un sens géographique, désigne le territoire des Émirats arabes unis, y compris ses eaux territoriales, ses Îles, son espace aérien, ses fonds marins, leur sous-sol et leurs ressources naturelles sur lesquels les Émirats arabes unis exercent, conformément au droit international, leurs droits souverains.

d) le terme « impôt » s'entend, selon le contexte, de l'impôt des Émirats arabes unis ou de l'impôt polonais ;

e) le terme « personne » désigne une personne physique, une société et tout autre groupement de personnes légalement constitué dans l'un ou l'autre des États contractants ;

f) le terme « société » désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale à des fins fiscales ;

g) les termes « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant ;

h) le terme « ressortissant » désigne toute personne physique possédant la nationalité d'un État contractant et toute personne morale, société de personnes et association constituée dans le cadre de la législation en vigueur dans un État contractant.

2. Le terme « trafic international » désigne tout transport effectué par un navire, un bateau, un véhicule routier ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un État contractant, sauf lorsque le navire, le bateau, le véhicule routier ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant.

3. Le terme « autorité compétente » désigne :

i) dans le cas des Émirats arabes unis, le Ministre des finances et de l'industrie ou son représentant autorisé ; et

ii) dans le cas de la Pologne, le Ministre des finances ou son représentant autorisé.

4. Aux fins d'application du présent Accord par un État contractant, tout terme qui n'y est pas défini a, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente, le sens que lui attribue la législation de cet État en ce qui concerne les impôts auxquels s'applique l'Accord.

Article 4. RÉsident

1. Aux fins du présent Accord, le terme « résident d'un État contractant » désigne toute personne qui, conformément à la législation de cet État, y est assujettie à l'impôt en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère de nature analogue.

2. Aux fins du paragraphe 1 ci-dessus, le terme « résident » comprend :

a) le Gouvernement d'un État contractant ou l'une quelconque de ses subdivisions politiques ou collectivités locales ;

b) toute institution gouvernementale créée au titre du droit public, telle que la Banque centrale, les fonds, les sociétés, les autorités, les fondations, les organismes ou toutes autres entités similaires établies dans un État contractant ;

c) toute entité intergouvernementale établie aux Émirats arabes unis, au capital de laquelle les Émirats arabes unis souscrivent avec d'autres États.

Lorsque, par application des dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est déterminée de la manière suivante :

i) cette personne est considérée comme un résident de l'État où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États contractants, elle est considérée comme un résident de l'État contractant avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux) ;

ii) si l'État contractant où se trouve le centre d'intérêts vitaux de cette personne ne peut pas être déterminé ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des deux États contractants, la personne est réputée être un résident de l'État contractant où elle séjourne habituellement ;

iii) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États contractants, ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme un résident de l'État contractant dont elle possède la nationalité ;

iv) si elle possède la nationalité des deux États contractants ou si elle ne possède la nationalité d'aucun d'eux, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

4) Lorsque, par application des dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, elle est considérée comme un résident de l'État où son siège de direction effective est situé.

Article 5. Établissement stable

1. Aux fins du présent Accord, le terme « établissement stable » désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. Sont notamment considérés comme des établissements stables :

(a) un siège de direction ;

(b) une succursale ;

(c) un bureau ;

(d) une usine ;

(e) un atelier ;

(f) une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles ;

(g) une ferme ou une plantation.

3. Le terme « établissement stable » englobe également :

a) un chantier, un ouvrage de construction, un projet d'assemblage ou d'installation ou des activités de supervision liées à ce projet, mais seulement si ce chantier, ce projet ou ces activités ont une durée supérieure à douze mois ;

b) la fourniture de services, services consultatifs compris, par une entreprise d'un État contractant agissant par l'intermédiaire de salariés ou d'autre personnel engagés à cette fin dans l'autre État contractant, à condition que ces activités se poursuivent pour le même projet ou un projet connexe pendant une période ou des périodes représentant au total plus de douze mois.

4. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 à 3, on considère que le terme « établissement stable » ne comprend pas :

a) les installations qui sont utilisées aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise ;

b) un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise qui est entreposé aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison ;

c) un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise qui est entreposé à seule fin de transformation par une autre entreprise ;

d) une installation fixe d'affaires qui est utilisée aux seules fins d'acheter des biens ou marchandises ou de recueillir des renseignements pour l'entreprise ;

e) une installation fixe d'affaires qui est utilisée à seule fin d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire ;

f) la vente de biens ou marchandises appartenant à l'entreprise et exposés dans le cadre d'une foire ou d'une exposition temporaire ponctuelle après la clôture de ladite foire ou exposition ; à condition que les parties ou sociétés impliquées remplissent toutes les conditions imposées dans l'un ou l'autre État contractant.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, toute personne - autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 6 - qui agit dans un État contractant pour le compte d'une entreprise de l'autre État contractant, est considérée comme un établissement stable de cette entreprise dans le premier État si :

a) elle dispose dans cet État de pouvoirs qu'elle y exerce lui permettant de négocier et de conclure des contrats pour ou au nom de cette entreprise ;

b) elle exploite dans cet État un stock de biens ou de marchandises à partir duquel elle effectue régulièrement des ventes pour ou au nom de cette entreprise.

6. Un courtier, un commissionnaire ou tout autre agent jouissant d'un statut véritablement indépendant qui agit uniquement comme intermédiaire entre une entreprise de l'un des États contractants et un client potentiel dans l'autre État contractant n'est pas considéré comme un établissement stable dans cet autre État contractant, à condition que ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leurs activités. Toutefois, lorsque les activités d'un tel agent sont exercées exclusivement ou presque exclusivement pour le compte de cette entreprise, il n'est pas considéré comme un agent indépendant au sens du présent paragraphe.

7. Le fait qu'une société qui est un résident d'un État contractant contrôle ou soit contrôlée par une société qui est un résident de l'autre État contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une ou l'autre de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Article 6. Revenus immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus d'exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Le terme « biens immobiliers » a le sens que lui attribue la législation de l'État contractant où les biens considérés sont situés. Le terme comprend en tous cas les biens accessoires aux biens immobiliers, le cheptel et les équipements utilisés dans les exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit commun relatives à la propriété foncière, les bâtiments, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de gisements de minéraux, de sources et d'autres ressources naturelles ; les navires, les bateaux, les véhicules routiers et les aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de toute autre forme d'exploitation des biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus tirés de biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. BÉNÉFICES des entreprises

1. Les bénéficiés d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, ses bénéficiés sont imposables dans l'autre État, mais uniquement dans la mesure où ils sont attribuables à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, est imputé à cet établissement stable, dans chaque État contractant, les bénéficiés qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéficiés d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses engagées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi engagés, soit dans l'État où est situé cet établissement stable, soit ailleurs. Cette disposition est applicable indépendamment de la limite prévue par la législation nationale.

4. S'il est d'usage dans un État contractant de déterminer les bénéficiés imposables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéficiés totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition du présent paragraphe n'empêche cet État contractant de déterminer les bénéficiés imposables selon la répartition en usage; la méthode de répartition adoptée doit cependant être telle que le résultat obtenu soit conforme aux principes énoncés dans le présent article.

5. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable du seul fait qu'il a acheté des biens ou des marchandises pour l'entreprise.

6. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, sauf s'il existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

7. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu qui sont traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions de ces articles ne sont pas remises en cause par les dispositions du présent article.

Article 8. Transport international

1. Les bénéfices issus de l'exploitation en trafic international de navires ou d'aéronefs ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Les bénéfices tirés de l'exploitation de bateaux servant au transport par voie navigable ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

3. Si le siège de direction effective d'une entreprise de navigation maritime ou d'une entreprise de transport par voie navigable se trouve à bord d'un navire ou d'un bateau, ce siège est considéré comme situé dans l'État contractant où se trouve le port d'attache du navire ou du bateau, ou à défaut de port d'attache, dans l'État contractant dont l'exploitant du navire ou du bateau est un résident.

4. Les bénéfices provenant de l'exploitation en trafic international de véhicules routiers ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé, à moins que l'entreprise n'exerce des activités visées au présent paragraphe dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce une telle activité, les dispositions de l'article 7 sont applicables.

Les dispositions des paragraphes 1 à 4 s'appliquent également :

a) aux bénéfices tirés de l'exploitation en trafic international de navires, de bateaux, d'aéronefs ou de véhicules de transport routier loués ;

b) aux bénéfices tirés de l'exploitation en trafic international :

1) des conteneurs utilisés dans le transport maritime, routier et aérien,

2) des allèges exploitées dans le cadre du système porte-bagages LASH, ou

3) des autres équipements utilisés dans le transport par navires, bateaux, aéronefs ou véhicules routiers ;

que ces équipements soient détenus ou loués par l'entreprise;

c) aux bénéfices tirés de la participation à un pool, une entreprise commune ou un organisme international d'exploitation.

d) aux intérêts sur les dépôts provenant directement de l'exploitation en trafic international de navires, de bateaux, de véhicules routiers ou d'aéronefs, à condition que ces intérêts soient accessoires à l'exploitation.

Article 9. Entreprises associées

1. Lorsque :

a) une entreprise d'un État contractant participe, directement ou indirectement, à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant, ou

b) les mêmes personnes participent, directement ou indirectement, à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant,

et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices de l'une de ses entreprises et impose en conséquence les bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposée dans cet autre État, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui l'auraient été entre des entreprises indépendantes, l'autre État procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions du présent Accord et les autorités compétentes des États contractants se consultent si nécessaire.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, conformément à la législation de cet État ; mais si la personne qui reçoit les dividendes en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi exigé ne peut excéder cinq pour cent du montant brut des dividendes.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, les dividendes payés par une société qui est un résident de l'un ou l'autre des États contractants ne sont pas imposables si le bénéficiaire effectif des dividendes est :

a) le Gouvernement d'un État contractant ou l'une de ses institutions ou entités gouvernementales ;

b) une société qui est un résident de l'un ou l'autre des États contractants et dont le capital est détenu directement ou indirectement à au moins vingt-cinq pour cent par le gouvernement ou des institutions gouvernementales de l'un ou l'autre des États contractants.

4. Les dispositions des paragraphes 2 et 3 sont sans effet sur l'imposition de la société au titre des bénéfices qui servent au paiement des dividendes, compte tenu de la législation relative aux investissements étrangers.

5. Le terme « dividendes » tel qu'il est employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions, d'actions ou de bons de jouissance, de parts de mine, de parts de fondateur ou d'autres parts bénéficiaires, à l'exclusion des créances, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État dont la société distributrice est résidente.

6. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société

distributrice de dividendes est un résident, une activité par l'intermédiaire d'un établissement stable ou d'une base fixe qui y est situé, et que la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou 14 sont applicables.

7. Lorsqu'une société qui est résidente d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut prélever aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de l'autre État contractant ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situé dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués de la société, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre État.

Article 11. Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un État contractant qui sont payés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, ces intérêts sont aussi imposables dans l'État contractant où ils sont produits, conformément à la législation de cet État, mais si la personne qui reçoit les intérêts en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi exigé ne peut excéder cinq pour cent du montant brut des intérêts.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, les intérêts provenant d'un État contractant qui sont perçus par le Gouvernement de l'autre État contractant, y compris ses collectivités locales, la Banque centrale ou tout autre institution financière contrôlée par ce Gouvernement, ou les intérêts provenant de prêts garantis par ce Gouvernement, sont exonérés d'impôt dans le premier État.

4. Le terme « intérêts » tel qu'il est employé dans le présent article désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et en particulier les revenus des titres d'État et des obligations et titres obligataires, y compris les primes et lots rattachés à ces titres, fonds et obligations. Les pénalités pour paiement tardif ne sont pas considérées comme des intérêts au sens du présent article.

5. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce une activité dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts par l'intermédiaire d'un établissement stable ou d'une base fixe qui y est situé, ou lorsque la personne exerce dans cet autre État une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou 14, selon le cas, sont applicables.

6. Les intérêts sont considérés comme produits dans un État contractant lorsque le débiteur est le Gouvernement de cet État contractant, l'une de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités locales, ou un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, dispose dans un État contractant d'un établissement stable, ou d'une base fixe, pour lequel la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été

contractée et qui supporte la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'État où l'établissement stable, ou la base fixe, est situé.

7. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou entre eux deux et une autre personne, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de telles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. Redevances

1. Les redevances provenant d'un État contractant qui sont payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'État contractant d'où elles proviennent, conformément à la législation de cet État ; mais si la personne qui reçoit les dividendes en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi exigé ne peut excéder cinq pour cent du montant brut des redevances.

3. Le terme « redevances » tel qu'il est employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature reçues en contrepartie pour l'usage ou la concession de l'usage de droits d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique, films cinématographiques compris, ainsi que tout brevet, marque commerciale, dessin ou modèle, plan, formule ou procédé secret, ou pour l'usage ou la concession de l'usage d'équipements industriels, commerciaux ou scientifiques, ou pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique, mais il ne comprend pas les rémunérations versées en contrepartie de l'exploitation d'une mine ou d'une carrière ou de l'exploitation de ressources naturelles.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances soit une activité économique par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou 14, selon le cas, sont applicables.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est l'État lui-même, l'une de ses subdivisions politiques, collectivités locales ou unités territoriales administratives, ou un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, possède dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe pour lequel l'engagement donnant lieu aux redevances a été contracté et qui supporte la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'État contractant où l'établissement stable, ou la base fixe, est situé.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou entre eux deux et une autre personne, le montant des redevances, compte tenu de la prestation, du droit ou des renseignements pour lesquels elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de telles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie

excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. Gains provenant de l'aliénation de biens

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers, tels qu'ils sont définis au paragraphe 2 de l'article 6 et qui sont situés dans l'autre État contractant, sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers faisant partie des avoirs d'un établissement stable ou d'une base fixe dont une entreprise d'un État contractant dispose dans l'autre État contractant, pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris les gains provenant de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre État.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires, de bateaux, de véhicules routiers ou d'aéronefs exploités en trafic international et de biens mobiliers affectés à leur exploitation ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1 à 3 ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

Article 14. Professions indépendantes

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'une profession indépendante ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet État, à moins que ce résident ne dispose d'une base fixe dans l'autre État contractant à laquelle il a régulièrement accès pour y mener ses activités. S'il dispose d'une telle base fixe, les revenus peuvent être imposés dans l'autre État contractant, mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cette base fixe.

2. Le terme « profession indépendante » comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducative ou pédagogique ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, comptables et dentistes.

Article 15. Professions salariées

1. Sous réserve des dispositions des articles 19, 20 et 21, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié, ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Dans ce cas, les rémunérations perçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant perçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État si :

a) le bénéficiaire séjourne dans l'autre État pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours au cours de l'année fiscale considérée ; et

b) la rémunération est payée par ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État contractant ; et

c) la charge de la rémunération n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe que l'employeur possède dans l'autre État contractant.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations perçues au titre d'un emploi exercé à bord d'un navire, d'un bateau, d'un véhicule routier ou d'un aéronef exploité en trafic international ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

Article 16. Enseignants et chercheurs

Une personne physique qui, immédiatement avant de se rendre dans l'autre État contractant, est un résident d'un État contractant et qui, à l'invitation d'une université, d'un collège, d'une école ou d'un autre établissement d'enseignement similaire ou d'un institut de recherche scientifique, se rend dans cet autre État pour une période n'excédant pas trois ans à seule fin d'enseigner ou d'effectuer des recherches ou les deux dans cet établissement d'enseignement ou cet institut de recherche scientifique, est exonérée d'impôt pour une période n'excédant pas trois ans dans cet autre État sur toute rémunération perçue au titre de cet enseignement ou de ces recherches qui est assujettie à l'impôt dans le premier État.

Article 17. Étudiants et stagiaires

1. Un étudiant ou un stagiaire qui, immédiatement avant de se rendre dans l'autre État contractant, est ou était un résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État contractant à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, est exonéré d'impôt dans ce premier État sur :

a) les sommes qui lui sont versées par des personnes résidant en dehors de ce premier État contractant pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation ; et

b) toute rémunération perçue au titre d'un emploi salarié dans ce premier État contractant, à condition que cet emploi, exercé à temps plein, ne dure pas plus de 183 jours au cours de l'année d'imposition.

2. Une personne physique qui, immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, est ou était un résident de l'autre État contractant et qui séjourne temporairement dans le premier État principalement pour étudier, effectuer des recherches ou se former en tant que bénéficiaire d'une bourse, d'une allocation ou d'une récompense d'un organisme scientifique, éducatif, religieux ou caritatif ou dans le cadre d'un programme d'assistance technique conclu par le gouvernement d'un État contractant est, à compter de la date de son arrivée dans le premier État dans le cadre de ce séjour, exonérée d'impôt dans cet État pour une période n'excédant pas la durée de la bourse.

Article 18. Artistes et sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle - artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, ou musicien - ou en tant que sportif sont imposables dans cet autre État où ces activités sont exercées.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou un sportif exerce personnellement en cette qualité sont attribués, non pas à l'artiste du spectacle ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15 dans l'État contractant où les activités de l'artiste ou du sportif sont exercées.

3. Les revenus provenant de telles activités exercées dans le cadre d'accords culturels conclus entre les États contractants sont réciproquement exonérés d'impôt, à condition que ces activités soient sponsorisées par le Gouvernement d'un État contractant et qu'elles ne soient pas à but lucratif.

Article 19. Tantièmes

Les tantièmes et autres rétributions similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration d'une société qui est un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

Article 20. Pensions et rentes

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 21, les pensions, les rentes et autres rémunérations similaires payées à un résident d'un État contractant, au titre d'un emploi antérieur, ne sont imposables que dans cet État.

2. Les termes « pensions, rentes et autres rémunérations similaires » tels qu'ils sont employés dans le présent article désignent les prestations périodiques servies après le départ à la retraite, au titre d'un emploi antérieur ou à titre de réparation d'un préjudice subi dans le cadre de cet emploi.

Article 21. Fonction publique

1. a) Les rémunérations, autres que les pensions, payées par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique, au titre de services rendus à cet État ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, ces rémunérations ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet État et si la personne physique est un résident de cet État qui :

- i) possède la nationalité de cet État ; ou
- ii) n'est pas devenu un résident de cet État à seule fin d'exécuter ces services.

2. a) Toute pension payée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique au titre de services rendus à cet État, cette subdivision ou cette collectivité, n'est imposable que dans cet État.

b) Toutefois, ces pensions ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est un résident et un ressortissant de cet État.

Les dispositions des articles 15, 19 et 20 s'appliquent aux rémunérations et aux pensions payées au titre de services rendus dans le cadre d'une activité lucrative exercée par un État contractant ou par l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 22. Autres revenus

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents du présent Accord ne sont imposables que dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus, autres que les revenus provenant de biens immobiliers tels que définis au paragraphe 2 de l'article 6, si le bénéficiaire de ces revenus, résident d'un État contractant, exerce une activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou y exerce une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des revenus se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou 14, selon le cas, sont applicables.

Article 23. Capital

1. Le capital constitué par des biens immobiliers, tels que définis à l'article 6, que possède un résident d'un État contractant et qui sont situés dans l'autre État contractant, est imposable dans cet autre État contractant.

2. Le capital constitué par des biens mobiliers qui font partie des avoirs d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant possède dans l'autre État contractant, ou par des biens mobiliers liés à une base fixe dans l'autre État contractant à laquelle un résident d'un État contractant a accès pour l'exercice d'une profession indépendante, est imposable dans l'État contractant où l'établissement stable, ou la base fixe, est situé.

3. Le capital constitué par des navires, des bateaux, des véhicules routiers et des aéronefs exploités en trafic international, ainsi que le capital constitué par des biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires, bateaux, véhicules routiers et aéronefs, n'est imposable que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les autres éléments du capital d'un résident d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État.

Article 24. Méthodes d'Élimination de la double imposition

1. Dans le cas de la Pologne, la double imposition est évitée de la façon suivante : a. Lorsqu'un résident de la Pologne tire des revenus ou possède un capital qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables aux Émirats arabes unis, la Pologne exonère d'impôt, sous réserve des dispositions de l'alinéa b), ces revenus ou ce capital ; cependant, elle peut, pour calculer le montant de l'impôt sur le reste des revenus ou du capital de ce résident, appliquer le même taux que si les revenus ou le capital de ce résident n'avaient pas été exonérés d'impôt.

b. Lorsqu'un résident de la Pologne tire des revenus qui, conformément aux dispositions des articles 10, 11 et 12 du présent Accord, sont imposables aux Émirats arabes unis, la Pologne autorise la déduction de l'impôt sur le revenu de ce résident d'un montant égal à l'impôt sur le revenu acquitté aux Émirats arabes unis. Toutefois, cette déduction ne peut excéder la part de l'impôt, calculé avant déduction, qui correspond au revenu imposable aux Émirats arabes unis.

2. Dans le cas des Émirats arabes unis, l'élimination de la double imposition se fera conformément à la législation des Émirats arabes unis, compte tenu du principe général d'évitement de la double imposition.

Article 25. Non-discrimination

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation correspondante, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les ressortissants de cet autre État qui se trouvent dans la même situation.

2. L'imposition ou l'allègement de l'imposition d'un établissement stable, dont une entreprise d'un État contractant dispose dans l'autre État contractant, n'est pas établie dans cet autre État d'une façon moins favorable que l'imposition ou l'allègement de l'imposition des entreprises de cet autre État qui exercent les mêmes activités dans les mêmes circonstances et selon les mêmes conditions.

3. a) Le présent article ne peut être interprété comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les déductions personnelles, les allègements et les réductions d'impôt qu'il accorde à ses propres résidents en fonction de leur situation personnelle ou de leurs responsabilités familiales.

b) Aucune disposition du présent article ne peut être interprétée comme obligeant légalement l'un ou l'autre des États contractants à accorder aux résidents de l'autre État contractant le bénéfice de tout traitement, avantage ou privilège accordé à un État tiers ou à ses résidents sur la base de la constitution d'une union douanière, d'une union économique ou d'une zone de libre-échange ou sur la base de tout accord régional ou sous-régional portant exclusivement ou essentiellement sur l'imposition auquel le premier État est partie, conformément à la pratique de chaque État contractant.

4. Les entreprises d'un État contractant, dont le capital est en tout ou en partie détenu ou contrôlé, directement ou indirectement, par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant, ne sont assujettis dans le premier État contractant à aucune imposition ou obligation correspondante, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont assujetties les autres entreprises similaires du premier État.

5. Dans le présent article, le terme « imposition » s'entend des impôts de toute nature et dénomination auxquels s'applique le présent Accord.

Article 26. ProcÉdure amiable

1. Lorsqu'un résident d'un État contractant estime que les mesures prises par l'un des États contractants ou par les deux États contractants entraînent ou entraîneront pour lui une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, il peut, sans préjudice des recours prévus par la législation nationale de ces États, adresser à l'autorité compétente de l'État contractant dont il est un résident une demande écrite et motivée de révision de cette imposition. Pour être recevable, cette demande doit être présentée dans un délai de trois ans à compter de la première notification de l'action ayant abouti à une imposition non conforme au présent Accord.

2. L'autorité compétente de l'État contractant fait tout son possible, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, pour

régler la question par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme au présent Accord.

3. Les autorités compétentes des États contractants font tout leur possible, par voie d'accord amiable, pour régler les difficultés ou dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application du présent Accord. Dans les cas non prévus dans le présent Accord, elles peuvent aussi se consulter en vue d'éliminer la double imposition.

4. Si besoin, les autorités compétentes des deux États contractants communiquent directement entre elles en vue d'appliquer les dispositions du présent Accord et de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents.

Article 27. Échange de renseignements

1. Les autorités compétentes des États contractants s'échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent Accord. Les renseignements reçus par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation nationale de cet État et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (tribunaux et organes administratifs compris) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts auxquels s'applique le présent Accord, ainsi que par les mesures d'exécution ou les poursuites relatives à ces impôts ou par les décisions portant sur les recours relatifs à ces impôts. Ces personnes ou autorités n'utilisent les renseignements reçus qu'à ces fins. Elles peuvent divulguer les renseignements dans les procédures judiciaires publiques ou dans les décisions judiciaires.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

- a) de prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant ;
- b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre État contractant ;
- c) de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel ou professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la divulgation serait contraire à l'ordre public.

Article 28. Membres des missions diplomatiques et des postes consulaires

Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les fonctionnaires diplomatiques ou consulaires en vertu des règles générales du droit international ou des dispositions d'accords spéciaux.

Article 29. Entrée en vigueur

1. Les Gouvernements des États contractants s'informent mutuellement de l'accomplissement des formalités internes nécessaires à l'entrée en vigueur du présent Accord conformément à leur législation nationale.

2. Le présent Accord entre en vigueur trente jour après la date de la dernière des notifications visées au paragraphe 1 du présent article et ses dispositions produisent leurs effets :

i) en ce qui concerne l'imposition à la source des revenus et l'impôt sur les gains en capital réalisés par un non-résident, sur les revenus et les gains en capital perçus à compter du 1^{er} janvier de l'année civile suivant immédiatement celle de l'entrée en vigueur de l'Accord ;

ii) en ce qui concerne les autres impôts, sur les impôts prélevés au titre de tout exercice commençant le 1^{er} janvier de l'année civile suivant immédiatement celle de l'entrée en vigueur de l'Accord, ou à une date ultérieure de la même année civile.

Article 30. Dénonciation

Le présent Accord reste en vigueur tant qu'aucun des États contractants ne notifie par écrit, par la voie diplomatique, son intention de le dénoncer ; cette notification écrite doit être effectuée au plus tard le 30 juin de toute année civile commençant après l'expiration d'un délai de dix ans à compter de la date de l'entrée en vigueur de l'Accord. Dans ce cas, l'Accord cesse de produire ses effets :

i) en ce qui concerne l'imposition à la source des revenus et l'impôt sur les gains en capital réalisés par un non-résident, sur les revenus et les gains en capital perçus à compter du 1^{er} janvier de l'année civile suivant immédiatement celle au cours de laquelle l'avis de dénonciation est donné;

ii) en ce qui concerne les autres impôts, sur les impôts prélevés au titre de tout exercice commençant le 1^{er} janvier de l'année civile suivant immédiatement celle au cours de laquelle l'avis de dénonciation est donné, ou à une date ultérieure de la même année civile.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

FAIT à Abou Dhabi le 31 janvier 1993, correspondant au 7 Cha'ban 1413 de l'Hégire, en deux exemplaires originaux, en langues polonaise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi.

En cas de divergence d'interprétation des dispositions du présent Accord, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République de Pologne :

S. E. ANDRZEJ KAPISZEWSKI

Chargé d'affaires de la République de Pologne

Pour le Gouvernement des Émirats arabes unis :

S. E. DR. MOHAMED KHALFAN BIN KHARBASH

Sous-secrétaire adjoint aux recettes et au budget

PROTOCOLE

Au moment de la signature de l'Accord entre le Gouvernement de la République de Pologne et le Gouvernement des Émirats arabes unis tendant à éviter les doubles impositions et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune, les soussignés sont convenus que les dispositions suivantes font partie intégrante du présent Accord :

1. Aucune disposition du présent Accord ne remet en cause le droit du Gouvernement des Émirats arabes unis, de ses subdivisions politiques et de ses collectivités locales d'appliquer ses propres lois en ce qui concerne l'imposition des revenus provenant du pétrole et des ressources naturelles. Ces activités sont imposées conformément à la législation des Émirats arabes unis.

2. Sans préjudice des dispositions du présent Accord, l'autorité compétente d'un État contractant examine avec bienveillance, conformément aux dispositions de sa législation nationale, toute demande d'un résident de l'autre État contractant portant sur les autres allègements ou exonérations fiscaux relatifs aux revenus tirés d'investissements effectués sur le territoire du premier État contractant.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Protocole.

FAIT à Abou Dhabi ce 31 janvier 1993 correspondant au 7 Cha'ban 1413 de l'Hégire, en deux exemplaires originaux, en langues polonaise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi.

En cas de divergence d'interprétation du présent Protocole, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République de Pologne :

S. E. ANDRZEJ KAPISZEWSKI

Chargé d'affaires de la République de Pologne

Pour le Gouvernement des Émirats arabes unis :

S. E. DR. MOHAMED KHALFAN BIN KHARBASH

Sous-secrétaire adjoint aux recettes et au budget